٥ ر.س

رسائل ودراسات في منهج أهل السنة
٢٥

مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد

إعداد: عثمان علي حسن

دار الوطن للنشر

منهج أهل السنة والجماعة
في الاستدلال على مسائل الاعتقاد

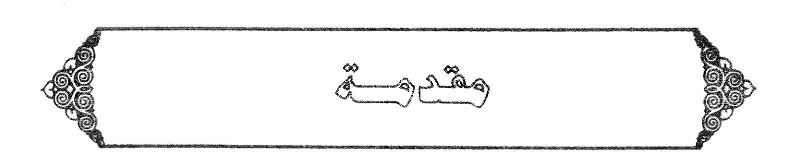
مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد

الرسالة الأولى

إعداد:
عثمان علي حسن

دار الوطن للنشر
الرياض - شارع المعذر - ص. ب: ٣٣١٠
☎ ٤٧٩٢٠٤٢ - فاكس: ٤٧٦٢٠٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم



إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فلقد كان المسلمون حتى وفاة النبي، ﷺ، وصدر من عصر الصحابة - رضي الله عنهم - على منهاج واحد، وسبيل متّحد في الاعتقادات والأحكام، ولهذا كان بينهم من الوفاق العلمي والاتفاق العملي ما يجعلهم ﴿**خير أمة أخرجت للناس**﴾. [سورة آل عمران، الآية: ١١٠]. دينهم الذي يعتمدون الكتاب والسنة؛ عنهما يصدرون، وإليهما يتحاكمون، وبهما يحتجون، لم يعرضوا عن نصوص الوحي ولا عارضوها، ولم يعطلوا أحكامه ولا حرفوها، ولا

يقبلون من أحد - وإن علت في النفوس منزلته - مقالة في الدين، حتى تكون موافقة للكتاب والسنة، غير مخالفة لها.

ثم بدأت بعض الاتجاهات الشاذة تطل على الواقع الإسلامي من الكلام في الصفات والقدر، نفيًا وإثباتًا، والخوض في نصوص الوعد والوعيد، والطعن في الصحابة أو الغلو فيهم إلى غير ذلك مما كان الناس في عافية منه.

ثم تطورت هذه الاتجاهات لتصبح فرقًا ونحلاً لكل منها مقالات واعتقادات تخالف بها جماعة المسلمين.

وهذه الفرق على اختلافها وتباينها وتلاعنها تدعي كل واحدة إصابة الحق، وتحقيق مراد الشارع، وأنها الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وأغرب من ذلك أن تجد كل واحدة منها تحتج بنصوص من الكتاب والسنة، وتعارض بها نظيراتها من الفرق: فمثلاً:

الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) يحتجون في تكفير مرتكب الكبيرة بحديث: «**والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: من يارسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه**»[1].

وفي مقابلهم المرجئة يحتجون في كمال إيمان مرتكب الكبيرة

(١) صحيح البخاري مع الفتح ١٠/٤٤٣، حديث رقم ٦٠١٦ ط السلفية.

بحديث: «**ما من عبد قال: لا إلـه إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة**»[١].

ونفاة القدر يحتجون بحديث: «**كل مولود يولود على الفطرة فأبواه يهودانه، أو ينصرانه أو يمجسانه . . .**»[٢].

المثبتة (الجبرية) يحتجون بحديث: «**اعملوا فكل ميّسر لما خلق له . .**»[٣].

* **فالناظر في أمر هذه الفرق يقف حائرًا**، وكذلك متعجبًا، الكل يدعي النجاة لنفسه دون غيره، والكل يستدل بالكتاب والسنة، وهم جميعًا: مختلفون غير متفقين، متنازعون غير مؤتلفين، فهم كما قيل:

الناس شتى وآراء مفرقة كل يرى الحق فيما قال واعتقدا

ونحن نعلم يقينًا، أن الكتاب حق، والسنة حق، لكن لا يمكن أن يكونا دليلاً للمقالة ونقيضها، ومستندًا للمذهب وضده. **هذه واحدة**.

والثانية: أن الرسول، ﷺ، أخبر أن الفرقة الناجية واحدة لا

---

(١) م. س١٠/٢٨٣ رقم ٥٨٢٧.
(٢) م. س ٣/٢٤٥، ٢٤٦ رقم ١٣٨٥.
(٣) م. س ٨/٧٠٩ رقم ٤٩٤٩.

أكثر، وهذه الفرق قد فاقت الحصر، وكلها يدعي السلامة والنجاة، فكيف يُعرف المحق من المبطل، والصادق من المدعي؟!

وهذه دراسة تعنى بذكر وبيان طريقة أهل السنة والجماعة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، إذ أن لهم منهجًا متميزًا في الاستدلال على أمور الشريعة عامة، **ومسائل الاعتقاد خاصة**، هو الذي باين بينهم وبين غيرهم من الفرق والنحل الأخرى، وهذه الدراسة ستوزع في أربع رسائل على النحو التالي:

الرسالة الأولى: مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد.

الرسالة الثانية: قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد.

الرسالة الثالثة: مواقف أهل السنة من المناهج المخالفة لهم.

الرسالة الرابعة: حكم مخالفة منهج أهل السنة في تقرير مسائل الاعتقاد.

والله ولي التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم

مصادر الاستدلال

على مسائل الاعتقاد
عند أهل السنة والجماعة

المقصـود هنا ذكر المصادر التي يستقي أهل السنة والجماعة منها مسائل الاعتقاد، وقد تسمى وسائل من حيث هي أداة للوصول إلى المعتقد الصحيح .

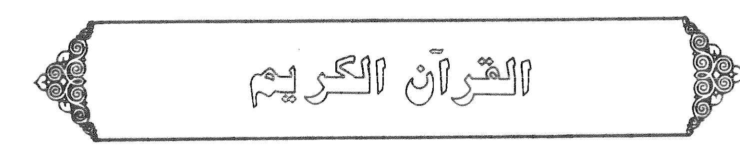
وهي نوعان :

مصادر أساسية : الكتاب، والسنة، والإجماع .

مصادر ثانوية: العقل الصحيح والفطرة السليمة .

والمقصود هو تحرير صحتها، وبيان صدق قضاياها، وأنه يجب على كل متكلم في مسائل الاعتقاد الإسلامي ، أن لا يتجاوزها، ولا يحيد عنهـا، ولا يلتفت إلى غيرهـا؛ إذا كان يريد معـرفة الاعتقاد الصحيح : فهذه هي مصادره، ووسائله، ولا تؤتى البيوت إلا من أبوابها .

المصدر الأول



المبحث الأول:

التعريف بالقران في اللغة والاصطلاح:

أولا: معناه في اللغة:[١] القرآن من مادة قرأ، ومنه قرأت الشيء، فهو قرآن: أي جمعته وضممت بعضه إلى بعض، فمعناه الجمع والضم. ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة جنينا، أي لم تضم رحمها ولدا، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إن علينا جمعه وقرأنه**﴾. [سورة القيامة، الآية: ١٧] أي تأليف بعضه إلى بعض.

ثانيا: معناه في الاصطلاح:[٢] القرآن الكريم هو اسم لكلام الله

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري مادة قرأ ولسان العرب مادة قرأ.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٢/٢٩٨ ط دار الكتاب العربي، ومجاز القرآن لأبي عبيد ١/١ دار الفكر ١٣٩٠هـ.

ـ تعالى ـ المنزل على عبده ورسوله محمد، ﷺ، وهو اسم لكتاب الله خاصة، ولا يسمى به شيء غيره من سائر الكتب، وإضافة الكلام إلى الله ـ تعالى ـ إضافة حقيقية، من باب إضافة الكلام إلى قائله، خلافًا للزنادقة وسائر المبتدعة.

المبحث الثاني: القرآن الكريم كلام الله ـ تعالى ـ:

القرآن هو كلام الله ـ تعالى ـ، هذه حقيقة صرح بها القرآن في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وإنك لتُلقّى القرآن من لدن حكيم عليم**﴾. [سورة النمل، الآية: ٦] وصرح بها صاحب الرسالة في مثل قوله: «**ما من الأنبياء نبي إلا أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إليَّ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة**»[١] وهذا القدر كاف في حق المؤمن أما غيره ممن يشك في نسبة هذا القرآن إلى الله ـ تعالى ـ فهو إما أن يضيفه إلى ذات النبي، ﷺ، أو إلى بشر يعلمه إياه، أو إلى جن يدرّسه إياه.

أما كون القرآن من عند محمد، ﷺ، وذلك لفرط ذكائه ونفاذ بصيرته وشفافية روحه مما يجعله ينشىء ـ بزعمهم ـ مثل هذا الكلام البديع الرصين فترده أدلة كثيرة، منها:

١ ـ **أن هذا القرآن المعجز قد قال صاحبه**: إنه ليس من عندي،

---

(١) البخاري ٩/٣ رقم ٤٩٨١.

وإنما هو من عند غيري، فكيف ينسب له بعد ذلك؟! على أنه كان يستطيع أن ينتحله فيزداد به رفعة وعظمة شأن(١).

٢ ـ قال ـ تعالى ـ: ﴿**وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٣] فكيف يجرؤ بشر على هذا التحدي العظيم، وقد علم ما عليه قومه من البيان والفصاحة؛ بل تحداهم حاضرًا ومستقبلاً. ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٤] لعمر الله! إنها لمخاطرة لا يقدم عليها عاقل يتصور ما يقول، فضلاً عن نبي كريم يرجو لرسالته أن تنتصر ولدعوته أن تنتشر(٢).

٣ ـ **الاتفاق التام بين إشارات القرآن الكريم إلى بعض العلوم** الكونية وبين معطيات العلم الحديث؛ الأمر الذي أثار دهشة كثير من الباحثين الغربيين المعاصرين، حيث تعرض القرآن لقضايا علمية دقيقة نحو ما يتعلق بعلوم الفلك والبحار والفضاء والأجنة وغيرها، حيث لم تكتشف وسائل معرفتها إلا في هذا القرن والذي قبله.

أما أن يكون النبي، ﷺ، قد تعلّم القرآن من غيره، فهذا الغير

---

(١) انظر: النبأ العظيم ـ دراز ص١٤، ١٥، ٣٦، ٣٧ ط السعادة ١٣٨٩هـ.

إما أن يكون إنسيًّا أو جنيًّا، والإنسي إما أن يكون من بني قومه أو من أهل الكتاب. أما كونه من بني قومه فهذا فاسد من وجهين:

الأول: أن النبي، ﷺ، نشأ أميًا بين أميين لا يعرفون غير علم البيان والفصاحة، وما يتصل بهما، وكانوا منعزلين بشركهم عن أهل الكتاب قال ـ تعالى ـ: ﴿**تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين**﴾. [سورة هود، الآية: ٤٩]. فهذا النوع من العلم ما كان عند العرب، وليس لهم به دراية!![1].

الثاني: لم يدّع واحد من العرب ـ مع شدة تكذيبهم ـ نسبة هذا القرآن إلى نفسه. ثم إن الله ـ تعالى ـ قد تحدى به بلغاءهم وفصحاءهم على أن يأتوا بسورة من مثله فلم يتعرض واحد منهم لذلك، اعترافًا بالحق وربئًا بالنفس عن تعريضها للافتضاح، وهم أهل القدرة في أفانين الكلام نظمًا ونثرًا[2].

وأما أن يكون المعلم من أهل الكتاب فهذا يرده ما يلي:

١ ـ لم يذكر واحد من المصادر التاريخية اختلاف النبي، ﷺ، إلى أحبار اليهود أو رهبان النصارى بغية التّعلم والمدارسة[3]. أما

(١) انظر: المعجزة الكبرى ـ محمد أبوزهرة ص٣١٠، دار الفكر العربي.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور ٨٢.

(٣) انظر: النبأ العظيم، ص٥٠، وفقه السيرة للغزالي، ص٦٨، ط السابعة ١٩٧٦م.

مقابلته بحيرا الراهب فقد كانت قبل النبوة، ولوقت وجيز، وكان في حضرة عمه أبي طالب وغيره، ولو وجدوا في تلك المقابلة ما يبطل دعواه النبوة لأفشوه إلى قريش.

٢ ـ أن الله ـ تعالى ـ ردّ على الذين قالوا: ﴿**إنما يُعلّمه بشر**﴾. [سورة النحل، الآية: ١٠٣]، فقال: ﴿**لسان الذين يُلْحِدُون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين**﴾. [سورة النحل، الآية: ١٠٣].

أما أن يكون المعلّم جنيًّا، فحال النبي، ﷺ، بين قومه ولبوثه فيهم عمرًا طويلاً، وهو أحسنهم خُلقًا، وأرجحهم عقلاً، وأثبتهم نفسًا، وأرسخهم فهمًا؛ كل ذلك وغيره يحيل أن يكون، ﷺ، ملاذ الشياطين ومحل وساوسهم.

أما إضافة قريش القرآن إلى السحر والجن فهذا حينما أعيتهم الحجة وعجزا عن الإتيان بمثله على سبيل الجزم والإيقان.

المبحث الثالث

حفظ القران الكريم وسلامته من التحريف

المطلب الأول

حفظ القران في عهد النبوة

وجوه الحفظ في عهد النبوة:

١ ـ الطريقة التي كان ينزل بها الوحي؛ وهي أن ينزل على هيئة أدعى لحفظه وضبطه. قال، ﷺ، حينما سئل عن ذلك: «... **أحيانًا يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشدّه علي، فيُفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلًا فيكلمني فأعي ما يقول**»[١].

٢ ـ **مدارسة الملك النبي، ﷺ، القرآن**، وكان ذلك في رمضان من كل عام[٢]، وقد وقع ذلك مرتين في العام الذي قبض فيه، ﷺ[٣].

٣ ـ **كتابة الوحي ومقابلته**، إذ كان للنبي، ﷺ، كتاب يكتبون

---

(١) صحيح البخاري ١/١٨ رقم ٢.

(٢) البخاري ٩/٤٣ رقم ٤٩٩٧.

(٣) م. س رقم ٤٩٩٨.

الوحي، ثم يعرضونه عليه يصلح ما قد يقع فيه من خطأ[١].

٤ ـ **قصر الكتابة على القرآن**، وكان ذلك في باديء الأمر لئلا يختلط بغيره، ثم كان الإذن بعد أن زال سبب المنع[٢].

٥ ـ **الحضّ على تعلّم القرآن وتعليمه**، وحفظه، وتحفيظه، «**خيركم من تعلم القرآن وعلّمه**»[٣]. وكان، ﷺ، يقدم في إمارة الصلوات وقيادة السرايا الأكثر حفظًا[٤].

٦ ـ **قوة الحافظة التي عند العرب**؛ إذ كانوا أهل حافظة لا تكاد تخطيء، والقرآن جاء في براعة من الأسلوب، ورفعة من البيان ما يجعله أحرى لحفظه والاهتمام به، فكثر آخذوه صدرًا وسطرًا.

المطلب الثاني

حفظ القران في عهد الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ

وقد تجلى ذلك عبر حادثتين عظيمتين:

الأولى: في عهد أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ وذلك لما كثر

---

(١) مجمع الزوائد ١/١٥٢.

(٢) مسلم ٤/٢٢٩٨، ٢٢٩٩ رقم ٣٠٠٤، وتقييد العلم ـ الخطيب البغدادي، ٤٩، ٦٤، ط المعهد الفرنسي.

(٣) البخاري ٩/٧٤، رقم ٥٠٢٧.

(٤) الترمذي ٨/٩٣ رقم ٢٨٧٩.

القتل في حفظة كتاب الله، فخشي الصحابة ذهاب القرآن، فأجمعوا أمرهم على جمعه في مكان واحد وهو ما يسمى بالجمع الأول[١].

الثانية: في عهد عثمان ـ رضي الله عنه ـ وذلك لما ظهر النزاع بين بعض المسلمين بسبب الاختلاف في الأحرف التي يُقرأ بها القرآن، فأجمع الصحابة ومن معهم من المسلمين على جمع القرآن في مصحف واحد، وأحرقوا ما دونه من المصاحف توحيدًا لقراءتهم، وجمعًا لكلمتهم[٢].

المطلب الثالث

سلامة القران من التحريف

إن القرآن الكريم وهو ما بين الدفتين، مما هو في أيدي الناس اليوم هو الذي أنزله الله ـ تعالى ـ على رسوله، ﷺ، وهو على ما كان عليه لا زيادة فيه ولا نقصًا، ورد إلينا متواترًا بنقل الكافة ـ التي لا تقع تحت حصر ولا عدّ ـ عن مثلها حفظًا وكتابة، ولم يختلف في عصر من العصور عما في غيره، بل هو كتاب واحد، بلفظ واحد، يجتمع أهل الأرض جميعًا على قراءته دون اختلاف بينهم: لا في سورة أو آية

(١) البخاري ٩/ ١٠، ١١ رقم ٤٩٨٦.

(٢) م. س ٩/ ١١ رقم ٤٩٨٧.

أو كلمة أو حركة[١]. وقد ضمن الله ـ تعالى ـ لكتابه السلامة من التحريف، كما في قوله: ﴿**إنّا نحن نزلنا الذّكر وإنّا له لحافظون**﴾. [سورة الحجر، الآية: ٩]. وهذا يقتضي حفظ عينه وهيئته التي نزل عليها.

ويذكر الأستاذ موريس بوكاي أنه يوجد في المكتبات الأوربية، مثل المكتبة الوطنية بباريس قطع مخطوطة من القرآن يرجع تاريخها ـ حسب تقدير الخبراء ـ إلى القرنين الثاني والثالث من الهجرة[٢].

المبحث الرابع

المنهج في تفسير النص القراني

اتبع العلماء في تفسير القرآن المنهج التالي[*]:

أولا: طلب معرفة معنى النص من القرآن نفسه، إذ أن أحسن

---

(١) أما القرآن فهي من جملة المنقول تواترًا، توسعة وتيسيراً على الأمة في التلاوة.

(٢) دراسة الكتب المقدسة ص١٥٦.

(*) راجع مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٦٣ وما بعدها ومقدمة تفسير ابن كثير ١ / ط الشعب والتحبير في علم التفسير للسيوطي، ص٣٢٣، وما بعدها، والرسالة للشافعي، ٤٢، وما بعدها.

طريق لمعرفة مراد المتكلم: الاستدلال ببعض كلامه على بعض، حسب قواعد لغته التي يتكلم بها؛ وهذا يقتضي معرفة اللغة التي نزل بها، ومعرفة أساليبها واستعمالاتها، إذ القرآن الكريم عربي والرسول الذي نزل عليه عربي، والذين خاطبهم القرآن عرب فصحاء، فجرى الخطاب بالقرآن على معتادهم في لسانهم لفظًا ومعنى، **قال الشافعي - رحمه الله -**: «... لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها»[١].

فمن أساليب القرآن أنه قد يوجز في موضوع ما ويفصّل فيه في مكان آخر. كقصة موسى وفرعون أوجزها في سورة البقرة، ثم فصّل فيها في سور أخرى، كالأعراف ويونس وطه.

وقد يرد النصّ مطلقًا في موضع ثم يذكر مقيده: إما متصلاً به، أو منفصلاً عنه في موضع آخر، وقد يرد عامًّا في موضع ثم يرد مخصّصه: متصلاً به أو منفصلاً عنه في موضع آخر.

فالظلم في قوله - تعالى -: ﴿**ولم يلبسوا إيمانهم بظلم**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٨٢] معناه الشرك، كما في قوله - تعالى -: ﴿**إن الشرك لظلم عظيم**﴾. [سورة لقمان، الآية: ١٣]. والخلّة المنفية في قوله

---

(١) الرسالة ص٥٠.

ـ تعالى ـ: ﴿من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلّة ولا شفاعة﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٥٤] مستثنى منها خلّة المؤمنين كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوّ إلا المتقين﴾. [سورة الزخرف، الآية: ٦٧].

فيحتاج المفسر لكتاب الله ـ تعالى ـ أن يجمع الآيات في الموضوع الواحد، ثم ينظر فيها مجتمعة ليعرف ما قد يكون بينها من علائق.

ثانيا: فإن لم يتيسر فهم النص من القرآن نفسه طلبه المفسر من سنة النبي، ﷺ، فإنها البيان للقرآن الكريم ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لِتُبيّن للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون**﴾. [سورة النحل: الآية: ٤٤]. وقال، ﷺ: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»[1]. فالسنة تأتي مفسرة بعض ما أجمل في الكتاب، ومخصصة لعمومه، ومقيدة لمطلقه.

ثالثا: فإن تعذر فهم النص القرآني من السنة طلبه المفسر من أقوال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: فإنهم أعلم بذلك؛ لما شاهدوه من القرائن والأحوال، واختصوا به من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، ولاسيما علماؤهم وكبراؤهم، كالخلفاء

(١) أبوداود ٥/ ١٠، رقم ٤٦٠٤، والترمذي ٧/ ٣١٠ رقم ٢٦٦٦، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ١/ ٧ رقم ١٢.

الأربعة الراشدين، والأئمة الأعلام، كعبد الله بن مسعود، القائل: «**والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لركبت إليه**»(١). ومثله ابن عباس حبر الأمة، وترجمان القرآن؛ ببركة دعاء النبي ﷺ: «**اللهم علمه الكتاب**»(٢).

وقد تختلف أقوالهم في التفسير ومن تدبرها وجدها ترجع إلى معنى واحد تختلف حوله الألفاظ، فهو اختلاف تنوع - في الغالب - لا اختلاف تضاد(٣).

رابعًا: فإن لم يجد المفسر في أقوال الصحابة ما يعينه على فهم المراد من النص، فقد رجع كثير من الأئمة إلى أقوال التابعين: كمجاهد ابن جبر، فقد كان آية في التفسير، قال عن نفسه: «لقد عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله: فيم أنزلت، وفيم كانت»(٤) وكذلك سعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن ومسروق وسعيد بن

---

(١) مسلم ٤/١٩١٣ رقم ٢٤٦٣.

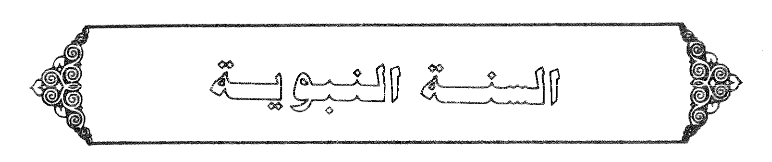
(٢) البخاري ١/١٦٩ رقم ٧٥.

(٣) انظر: فتاوى ابن تيمية ١٣/٣٣٣.

(٤) سنن الدارمي ١/٢٥٧ الطهارة.

المسيب، وغـيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم، فهم أقرب عهدًا بنزول القرآن، وأعرف من غيرهم بلغته وأساليبه، وأكثر حفظًا للسنن والآثار، وهم ـ أيضًا ـ من أهل القرون الفاضلة المشهود لها بالخيرية؛ خيرية الإيمان والعلم والعمل.

المصدر الثاني



السنة النبوية

المبحث الأول

التعريف بالسنة في اللغة والاصطلاح

أولا: معناها في اللغة:[١] السنة في اللغة: الطريقة والسيرة، حسنة كانت أم سيئة قال خالد الهذلي[٢]

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها   فأولُ راضٍ سنةً من يسيرها

وفي التنزيل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قد خلت من قبلكم سنن**﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٣٧]، قال الزجاج: «والمعنى: أهل سنن فحذف المضاف»[٣] وفي الحديث المشهور: «... **من سن في الإسلام سنة**

---

(١) انظر: لسان العرب وتهذيب اللغة مادة سن.

(٢) اللسان ١٣/٢٢٥، وشرح أشعار الهذليين ١/٢١٣ ط المدني.

(٣) تفسير القرطبي ٤/٢١٦.

حسنة . . ومن سن في الإسلام سنة سيئة . . » .

ثانيا: معناها في الاصطلاح: السنة في اصطلاح العلماء يختلف معناها باختلاف نوع العلم الذي يشتغلون به :

فالسنة عند المحدثين : ما أثر عن النبي ، ﷺ ، من قول أو عمل أو تقرير، أو صفة خُلُقية ، أو خِلْقية ، أو سيرة سواء أكانت ذلك قبل البعثة أم بعدها[١] ، إذ غرضهم معرفة أحوال النبي ، ﷺ ، سواء أفاد ذلك حكمًا شرعيًا أم لا .

والسنة عند الأصوليين : ما نقل عنه ، ﷺ ، من قول أو فعل أو تقرير[٢] ، فنظروا إليها من جهة كونها مصدرًا ودليلاً .

والسنة عند الفقهاء : ما ثبت عنه ، ﷺ ، من حكم هو دون الفرض والواجب[٣] ، والسنة تطلق ويراد بها عمل الصحابة ، ولاسيما عند الاتفاق ، وكذا عمل الشيخين أبي بكر وعمر أو عمل الخلفاء الراشدين[٤] .

والسنة تطلق في مقابل البدعة ، ولهذا يقال في ترجمة الرجل :

---

(١) انظر : توجيه النظر للجزائري ص٢ .

(٢) انظر : الأحكام للآمدي ١/ ١٢٧ ط صبيح .

(٣) انظر : حاشية التفتازاني ٢/ ٢٢ والأحكام للآمدي ١/ ١٢٧ .

(٤) انظر : الموافقات ٤/ ٤-٧ .

صاحب سنـــة، أو صاحب بدعـة، ومنهـا سميت كتب الاعتقـاد الصحيح بكتب السنة.

لكن المراد في هذا المقام السنة بمعناها عند الأصوليين إذ هي أحد مصادر المعرفة الشرعية: أصولاً وفروعًا.

المبحث الثاني

السنة وحي من الله ـ تعالى ـ محفوظ

المطلب الأول

مصدر السنة النبوية

السنة وحي من الله ـ تعالى ـ لكنها تنسب إلى الرسول، ﷺ، من جهة كونه المنشىء لألفاظها: أما معانيها فمن الله ـ تعالى ـ: إما أن ينزل بها جبريل كما ينزل بالقرآن، أو ينفث بها في روعه، أو يلهمه إياها منامًا، أو أنه، ﷺ، يقول أو يفعل باجتهاد منه في حدود ما تعلمه من معرفة بمقاصد الشرع، وقواعده الحكيمة، وهذا الاجتهاد إما أن يقرَّ عليه فيرجع إلى حقيقة الوحي أو لا يقرّ فينبه إلى الصواب[1].

---

(١) م. س ٤/٦، ٧.

الأدلة على أن السنة من الوحي:

١ ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يُوحى**﴾. [سورة النجم، الآيتان: ٣، ٤]، وقوله: ﴿**واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣١] والحكمة هنا هي السنة.

٢ ـ قوله، ﷺ: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه...**»[١]. وقوله: «**إن الروح الأمين قد ألقى في روعي...**»[٢]. وفي رواية: «**إن روح القدس نفث في روعي...**»[٢]. قال الشافعي: «**فكان مما ألقى في روعه سنته. وهي الحكمة التي ذكر الله**»[٣].

٣ ـ ونقل الإجماع على ذلك غير واحد منهم أبومحمد بن حزم[٤] والشوكاني[٥].

٤ ـ **قام دليل النقل والعقل على عصمة النبي، ﷺ، عن الخطأ في** الرسالة، وهذا لا يستقيم إلا إذا كان ما يقوله من السنة ـ فضلاً

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الحاكم في المستدرك ٢/٤، والشافعي في الرسالة ص٩٣.

(٣) الرسالة ١٠٣.

(٤) الإحكام ١/١٣٥.

(٥) إرشاد الفحول ٣٣.

عن القرآن ـ وحيًا من عند الله ـ تعالى ـ؛ لأن دليل العصمة قام من جهة كونه، ﷺ، مبلغًا عن الله ـ تعالى ـ لا من جهة أخرى. كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس. . .**﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦٧].

المطلب الثاني

حفظ السنة النبوية

لقد وضح فيما سبق أن السنة من الوحي، ومعلوم أن الوحي محفوظ بحفظ الله ـ تعالى ـ إياه: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [سورة الحجر، الآية: ٩]، يقول أبومحمد بن حزم ـ رحمه الله ـ: «فصح بذلك أن كلامه، ﷺ، كله محفوظ بحفظ الله ـ عز وجلّ ـ مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء، فهو منقول إلينا كله، فلله الحجة علينا أبدًا»(١).

ولهذا الحفظ وسائل متعددة ومتنوعة: منها مايرجع إلى النبي، ﷺ، وإلى طريقته في تثبيت السنة في نفوس أصحابه، ومنها ما يرجع إلى الصحابة وشدة عنايتهم بالسنة وقد شاركهم التابعون في كثير من

---

(١) الإحكام ١/ ١١٠.

ذلك، ومنها ما يرجع إلى تدوين السنة في الكتب والمصنفات، وما وضعه العلماء من القواعد والمناهج لصيانة السنة من الدخيل والموضوع و**إليك أمثلة من ذلك كله**:

الأول: أثر النبي، ﷺ، في حفظ السنة، ولذلك أمثلة:

١ - **طريقته، ﷺ، في الكلام إلى أصحابه**، وأنه كان يعيد ما قاله ثلاثًا، ويتكلم في تؤدة ووضوح: قال أنس - رضي الله عنه - عن النبي، ﷺ: «**أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا، حتى يفهم عنه**»(١) وقالت عائشة - رضي الله عنها -: «. . . **إن كان رسول الله، ﷺ، ليحدث الحديث لو شاء العاد أن يحصيه، أحصاه**»(٢).

٢ - **ترغيبه، ﷺ، في طلب العلم** وسماع الحديث والدقة في تبليغه وأدائه: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**»(٣) «**نضر الله امرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه**»(٤).

---

(١) البخاري ١/١٨٨ رقم ٩٥.

(٢) مسلم ٤/٢٢٩٨ رقم ٢٤٩٣، والبخاري ٦/٥٦٧ رقم ٣٥٦٧.

(٣) البخاري ١/١٦٤ رقم ٧١.

(٤) صحيح ابن ماجه ١/٤٣ رقم ١٨٢.

٣ ـ توعده، ﷺ، الشديد بالنار لمن كتم علمًا أو كذب عليه متعمدًا فقال: «من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة»[١]. وقال: «من كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوأ مقعده من النـار»[٢] ولقد كان لهذا الأمر أعظم الأثر في تحري الصحابة ـ ومن بعدهم من أهل العلم والإيمان ـ الصدق والدقة في نقل كلامه، ﷺ، لفظًا ومعنى، فكان ابن مسعود يتحاشا أن يقول قال رسول الله، فإذا قال عقب بقوله: «أو دون ذلك أو فوق ذلك أو قريبًا من ذلك، أو شبيهًا بذلك»[٣] وروي نحوه عن أنس ـ رضي الله عنه ـ[٤].

الثاني: أثر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في حفظ السنة، ولذلك أمثلة:

١ ـ ما اختص به الصحـابـة من شدة الحـرص على الحديث وقوة الاهتمام والعناية به. قال أبوشريح لعمرو بن سعيد: «ائذن لي أيهـا الأمـير، أحدثك قولاً قام به النبي، ﷺ، الغد من يوم

---

(١) أبوداود ٤/ ٦٧، ٦٨ رقم ٣٦٥٨، وصحيح ابن ماجه ١/ ٤٩ رقم ٢١٠.

(٢) البخاري ١/٢٠٢ رقم ١١٠.

(٣) صحيح ابن ماجه ١/ ١٠ رقم ٢١.

(٤) م. س ١/ ١٠ رقم ٢٢.

الفتح: سمعته أذناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلم...»[١] وقال أبوهريرة ـ رضي الله عنه ـ: «قلت يارسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال: **لقد ظننت ياأبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث**»[٢].

٢ ـ **مذاكرة الصحابة العلم مع رسول الله**، ﷺ، ومع بعضهم البعض، ومراجعته، ﷺ، فيما أشكل عليهم فهمه، فكانت عائشة لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه[٣]. وقال أنس: «كنا نكون عند النبي، ﷺ، فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرنا. فيما بيننا حتى نحفظه»[٤].

٣ ـ **دعاؤه**، ﷺ، **لبعض أصحابه بالتمكن من الحفظ**، كما وقع ذلك لأبي هريرة[٥] وابن عباس[٦] ـ رضي الله عنهم ـ.

---

(١) البخاري ١/١٩٧ رقم ١٠٤.

(٢) م. س ١١/٤١٨ رقم ٦٥٧٠.

(٣) م. س ١/١٩٦، ١٩٧ رقم ١٠٣.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١/١٦٩، ط محمد رأفت ١٤٠١هـ، ومجمع الزوائد ١/١٦١.

(٥) البخاري ١/٢١٥ رقم ١١٩.

(٦) تقدم ص:

٤ ـ **احتياط الصحابة في رواية الحديث**، وتثبتهم في قبوله: قال عبدالرحمن بن أبي ليلى: «أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله، ﷺ، ما منهم رجل يسأل عن شيء إلا ودّ أن أخاه كفاه، ولا يحدث حديثًا إلا يودّ أن أخاه كفاه» (١) ومرّ حديثا ابن مسعود وأنس (٢) في التحري والتحرز، ومن ذلك حديث أبي موسى وعمر المشهور في الاستئذان، وما فيه من طلب البينة، حتى قال عمر: «أما إني لم أتهمك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله، ﷺ» (٣).

٥ ـ **رحلة بعض الصحابة طلبًا لسماع الحديث**، ممن سمعه من رسول الله، ﷺ، وهو ما يسمى بطلب العلو في الإسناد، فقد رحل جابر بن عبدالله إلى عبدالله بن أنيس وهو بالشام، وسار إليه شهرًا لسماع حديث واحد (٤).

٦ ـ **كتابة بعض الصحابة الحديث** مثال ذلك: صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص التي كانت تسمى الصادقة وقد قال له رسول

---

(١) جامع بيان العلم ٢/٢٠٠، والدارمي ١/٥٣.

(٢) انظر: ص .

(٣) البخاري ١١/٢٦، ٢٧، رقم ٦٢٤٥، والموطأ ٢/٩٦٤ رقم ٣.

(٤) مسند أحمد ٣/٤٩٥.

الله، ﷺ: «... اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق»[١].

الثالث: أثر التابعين ومن بعدهم من أهل العلم في حفظ السنة:

اهتم التابعون ومن بعدهم من أهل العلم اهتمامًا عظيمًا بالسنة، وحرصوا على حفظها وتوثيقها وضبطها، وتثبتوا في قبول الأخبار بكل وسيلة تطمئن إليها قلوبهم، واحتاطوا في روايتها احتياطًا بالغًا، وكثرت فيهم الرحلات طلبًا للحديث، والعلو في الإسناد، واشتهر ذلك عنهم[٢]. قال أبو العالية: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله، ﷺ، ونحن بالبصرة فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم»[٣]. واستعملوا ـ أيضًا ـ في حفظ السنة المذاكرة[٤]. والكتابة[٥]. والمناظرات التي كانت تعقد لمعرفة طرق الحديث، وكشف الرواة، وتمييز القوي عن الضعيف[٦].

---

(١) أبوداود ٤/ ٦٠، ٦١ رقم ٣٦٤٦.

(٢) انظر: الرحلة في طلب الحديث للبغدادي ١٢٧ وما بعدها.

(٣) الكفاية للبغدادي ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٤) انظر: نماذج في الجامع لأخلاق الراوي ١/ ١٧٠ ـ ١٧١.

(٥) انظر: نماذج في تقييد العلم ٩٩ وما بعدها.

(٦) انظر: نماذج في معرفة علوم الحديث للحاكم ١٤١ وما بعدها.

ومن أعظم ما تميزت به هذه المرحلة مسألتان:

الأولى: تدوين السنة: وكان ذلك في عهد عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ حيث أمر العلماء من أمثال: أبي بكر بن حزم وابن شهاب الزهري وغيرهم بجمع حديث رسول الله، ﷺ، وذلك خشية دروس العلم وذهاب أهله، وهذه أول مرحلة في تدوين السنة[1] ثم كان عصر التصنيف؛ فصنفت الأحاديث في الجوامع والمسانيد إما بحسب الأبواب كصنيع الإمام مالك والبخاري وأصحاب السنن، وإما بحسب الصحابة كصنيع الإمام أحمد وغيره من أصحاب المسانيد.

الثانية: صيانة السنة من الدخيل: لما أطلّت الفتنة بعد مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ وظهر الكذب على رسول الله، ﷺ، إما بدافع التعصب لمذهب ما والانتصار له، أو لتأييد بدعة ما أراد لها أصحابها أن تنتشر، أو بدافع الحقد على الإسلام وأهله، أو بدافع التكسب المادي، كل ذلك ونحوه حمل العلماء النقاد والجهابذة منهم والمتجردين على تتبع الأحاديث ومعرفة طرقها، ورواتها، وأحوالهم من العدالة والضبط أو ما يضادهما: متقيدين في ذلك بآداب عليا، وقواعد حكيمة. **فاشتدت العناية بدراسة الحديث سندًا ومتنًا:**

---

(١) انظر: جامع بيان العلم ١/٩١ـ٩٢، وفتح الباري ١/٢٠٨.

(ا) ـ **أما في مجال السند** فقد عنوا بمعرفة الرواة، وضبط أسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وتواريخهم، ومعرفة شيوخهم وطلابهم، وتسجيل رحلاتهم، وبيان أحوالهم وأخلاقهم، وما هم عليه من العدالة والضبط، أو الفسق والكذب، والغفلة والفحش والغلط، وصنفوا لذلك التصانيف المعروف بكتب الرجال والسير، وكتب الجرح والتعديل. فالتزم أهل العلم الإسناد وعنوا به عناية فائقة، حتى جعلوه من الدين. قال ابن المبارك ـ رحمه الله ـ: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[١].

(ب) ـ **وأما في مجال المتن**: فقد وقف العلماء على حال المروي من حيث سلامته من العلل القادحة لاسيما الخفية، والتي لا يتفطن لها إلا الأذكياء الأثبات.

وعنوا بما يغير المعنى من الألفاظ، بل أوجب بعضهم الرواية باللفظ، ومن أجاز الرواية بالمعنى قيد ذلك بأن يكون الراوي عاقلًا عالمًا بما يحيل المعنى من الألفاظ مدركًا لأساليب العرب حتى يستبين الفروق[٢].

وعرضوا الروايات بعضها على بعض لمعرفة ما يتواتر لفظه أو

---

(١) مسلم ١/١٥ المقدمة.

(٢) الرسالة للشافعي ٣٧٠ ـ ٣٧١.

معناه، وما يتفرّد، وما يتفق مع غيره وما يختلف لمعرفة المتابعات والشواهد[١] وعنوا - أيضًا - بالوقوف على سلامة المتن من الشذوذ وعدم مخالفته المحفوظ المعروف، ثم قسموا السنة من جهة ورودها إلى أقسام، ومن جهة قوتها وضعفها إلى أقسام، وكل قسم تحته أنواع، لكل نوع حد وشرائط وصفات يعرف بها، ويتميز عن غيرها، ومظان ذلك كتب علوم الحديث. واشترطوا في الراوي - حتى تقبل روايته - شرائط، إذا نزل عنها أخضعوه لقواعدهم في الجرح والتعديل، وحكموا عليه بما يقتضيه الحال، ومظان ذلك كتب الجرح والتعديل.

والمقصود بيان أن السنة قد وافقت اهتمامًا بالغًا من علماء الأمة، كان له عظيم الأثر في حفظها، وصونها عن الدخيل والموضوع وقد قيل لعبدالله بن المبارك: «هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال: «تعيش لها الجهابذة: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [سورة الحجر، الآية: ٩]»[٢].

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر ٢٢ - ٢٣.

(٢) تدريب الراوي ١/٢٨٢.

المبحث الثالث

حجية السنة

تقدم بيان أن السنة من الوحي، وأنها محفوظة مصونة، وهـذا يقتضي وجـوب الإيمان بها، واتبـاعها، والاحتجاج والاستـدلال بها، وعلى هذا أدلة كثيرة ومتنوعة من القرآن والسنة والإجماع والنظر الصحيح:

أولاً: دلالة القران الكريم على حجية السنة:

١ ـ جعل الله طاعة رسوله، ﷺ، من طاعته: ﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾. [سورة النساء، الآية: ٨٠] ثم قرن طاعته بطاعة رسـولـه: ﴿**يـاأيهـا الـذين آمنـوا أطيعـوا الله وأطيعـوا الرسول...**﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩] ثم أفرد طاعته بالذكر في موضـع آخـر، ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾ [سورة الحشر، الآية: ٧].

٢ ـ تحذيره ـ تعـالى ـ من مخالفـة رسـوله، ﷺ، وتوعد من عصاه بالنار: ﴿**فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تُصيبهم فتنة أو يُصيبهم عذابٌ أليم**﴾. [سورة النور، الآية: ٦٣] ﴿**ومن يُشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه**

ما تولى ونُصله جهنم وساءت مصيراً﴾. [سورة النساء، الآية: ١١٥].

٣ـ جعل ـ تعالى ـ طاعة رسوله من لوازم الإيمان، ومخالفته من علامات النفاق: **﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا﴾**. [سورة النساء، الآية: ٦٥]، وقال ـ تعالى ـ: **﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودًا﴾**. [سورة النساء، الآية: ٦١].

٤ ـ أمر ـ تعالى ـ المتنازعين برد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، فقال: **﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾** [سورة النساء، الآية: ٥٩]، وجعل ذلك شرطًا في صحة الإيمان، إذ قال بعدها: **﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾**. [سورة النساء، الآية: ٥٩].

ثانيا: دلالة السنة على حجية السنة:

١ ـ قوله، ﷺ: **«لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه، يقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»**(١).

---

(١) الترمذي ٧/٣٠٩، ٣١٠، وصحيح ابن ماجه ١/٧ رقم ١٢، ١٣.

٢ ـ وقوله، ﷺ: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ. . .»[١].

٣ ـ قوله، ﷺ، في حجة الوداع: «ياأيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا؛ كتاب الله وسنتي»[٢].

ثالثا: دلالة الإجماع على حجية السنة:

نقله الإمام الشافعي[٣] والشوكاني[٤] ـ رحمهما الله ـ.

رابعا: دلالة النظر الصحيح على حجية السنة:

كون النبي، ﷺ، رسول الله يقتضي تصديقه في كل ما يخبر به، وطاعته في كل ما يأمر به، ومن المسلم به أنه قد أخبر وحكم بأمور زائدة على ما في القرآن الكريم، فالتفريق بينها وبين القرآن في وجوب الالتزام بها، والاستجابة لها تفريق بها لا دليل عليه، بل هو عين التحكم، فلزم أن يكون خبره، ﷺ، واجب التصديق وأمره واجب الطاعة.

---

(١) أبوداود ٥/١٣ ـ ١٥ رقم ٤٠٦٧، وصحيح ابن ماجه ١/١٣ ـ ١٤ رقم ٤٠، ٤١.

(٢) الحاكم في مستدركه ١/٩٣، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) مفتاح الجنة للسيوطي ٢٠، ٢١ ط السلفية.

(٤) إرشاد الفحول ٣٣.

المبحث الرابع
إنكار حجية السنة

مرَّ بنا حديث الأريكة وفيه التحذير الصريح عن مخالفة السنة، لكن فيه ـ يضًا ـ إشعار بأنه سيظهر في هذه الأمة من ينكر حجية السنة، مدعيًا الاكتفاء بالقرآن الكريم.

وظاهرة الإنكار هذه لها بوادر قديمة، فقد روى الحاكم عن الحسن، أنه قال: «بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا، ﷺ، إذ قال له رجل: ياأبا نجيد، حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرءون القرآن، أكنت محدثي عن الصلاة، وما فيها وحدودها؟ أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال؟ ولكن قد شهدتُ وغبت أنت... وقال الرجل: أحييتني أحياك الله. قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين»[١].

ثم تعرض الإمام الشافعي لأصناف من هؤلاء المنكرين[٢]، وكذا الإمام ابن قتيبة[٣] وهو من أعيان المائة الثالثة، وأبرز من حمل لواء

---

(١) المستدرك ١/١٠٩، ١١٠.

(٢) الأم ٧/٢٥٠ ط بومباي.

(٣) تأويل مختلف الحديث ١٧ ـ ٦١.

هذه الفرية هم المعتزلة الذين بنوا مذهبهم في هذه المسألة على أمرين:

أحدهما: التشكيك في عدالة النقلة، ولاسيما الصحابة بناء على مذهبهم في الإيمان؛ ومن لوازمه أن الصحابة بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه - كفروا أو فسقوا فلا تقبل لهم رواية[١]. ويشاركهم في ذلك الخوارج[٢]، وكذا الشيعة المكفرون لسائر الصحابة عدا آل البيت فلا يقبلون الرواية إلا من طريقهم[٣].

ثانيهما: تقديم الدليل العقلي على النقلي: عند التعارض - حسب زعمهم - ويشارك المعتزلة في هذا الأمر كثير من المتكلمين والأصوليين، وسيأتي بيان ذلك وجوابه بالتفصيل في الرسالة الثانية من هذه السلسلة - إن شاء الله تعالى -.

ثم كانت النوبة للمبشرين والمستشرقين، ومن شايعهم من ذراري المسلمين؛ فاعتمدوا شبهات المتقدمين؛ من المعتزلة والرافضة وغيرهم ثم توسعوا فيها وزادوا عليها، حتى اتخذوا ذلك سبيلاً إلى

---

(١) الفرق للبغدادي ١٢١، ٣٢٠، وميزان الاعتدال للذهبي ٣/٢٧٥.

(٢) انظر: الفرق للبغدادي ٧٣.

(٣) انظر: أصل الشيعة لآل كاشف الغطاء ١١٥ ط النجف ١٣٨٥هـ، ومفتاح الجنة ٣، ٤.

هدم الدين وإقصائه عن واقع الحياة بالكلية[١].

ذكر أهم شبهات المنكرين والرد عليها[٢]:

١ - أن القرآن قد حوى كل شيء من أمور الدين، لقوله: ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكل شيء**﴾ [سورة النحل، الآية: ٨٩].

وقوله: ﴿**ما فرطنا في الكتاب من شيء**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٣٨] فلا حاجة إلى غير القرآن أصلاً.

الجواب: أن الله - تعالى - أبان دينه لخلقه من وجوه أربعة[٣]:

الأول: ما أبانه نصاً في القرآن من جمل الفرائض كالصلاة ونحوها، وتحريم الفواحش من الزنا ونحوه.

الثاني: ما أحكم فرضه بكتابه وبينه على لسان رسوله، ﷺ، مثل عدد الصلوات ومقادير الزكاة، وغير ذلك مما ذكر أصله في الكتاب.

الثالث: ما سنه رسول الله، ﷺ، مما ليس له في الكتاب ذكر كتحريم أكل لحوم الحمر الأهلية.

---

(١) انظر: العقيدة والشريعة لجولد سهير ٤٩، ٥٠، وأضواء على السنة المحمدية لمحمود أبورية.

(٢) السنة للسباعي، ١٥٣-١٥٥، وحجية السنة لعبدالغني عبدالخالق، ٣٨٣، وما بعدها ط واشنطن.

(٣) انظر: الرسالة للشافعي، ٢١، ٢٢.

الرابع: ما فرض الله ـ تعالى ـ على خلقه الاجتهاد في طلبه، ويقع ذلك في دائرة الاجتهاد.

فالمراد من قوله ـ تعالى ـ: ﴿**تبيانًا لكل شيء**﴾ أن الله بين في كتابه كل شيء: إما تفصيلاً وإما تأصيلاً. وأما قوله: ﴿**ما فرطنا في الكتاب من شيء**﴾. فالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ، كما دل عليه السياق، وعلى فرض أنه القرآن فهي كالآية السابقة.

٢ ـ احتجوا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾. [سورة الحجر، الآية: ٩] على أن السنة ليس لها حظ من هذا الحفظ، فهي معرضة للضياع والتحريف، فلا تصلح أن تكون حجة. وقد تقدم بيان أن السنة من الوحي وأنها محفوظة ما حفظ الكتاب، وبينت لك وسائل هذا الحفظ وتنوعها.

٣ ـ زعموا أنه جاء عن النبي، ﷺ، ما يدل على عدم حجية السنة وهو قوله: «**إن الحديث سيفشوا عني ما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس مني**».

الجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا الحديث وما في معناه من الروايات الضعيفة

المنقطعة، وبعض أهل العلم نسبها إلى الوضع[١]، فيسقط الاحتجاج به.

وثانيها: قال أبوعمر بن عبدالبر ـ رحمه الله ـ: «... وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء، ونعتمد على ذلك. قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفًا لكتاب الله، لأنا لم نجد في كتاب الله: أن لا يُقبل من حديث رسول الله، ﷺ، إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به، والأمر بطاعته، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال»[٢]. فالحديث رجع على نفسه بالبطلان.

ثالثها: أن هذا استدلال منهم بالحديث، وهو نقيض مذهبهم في عدم الاحتجاج بالسنة.

---

(١) الرسالة للشافعي ٢٢٤ ـ ٢٢٥، والإحكام لابن حزم ٢/٢٤٩، ومفتاح الجنة ٦، ١٥.

(٢) جامع بيان العلم ٢/٢٣٣، ٢٣٤.

المبحث الخامس

هل يفيد خبر الواحد العلم (اليقين)؟

في المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: خبر الواحد يفيد العلم مطلقًا.

الثاني: لا يفيده مطلقًا.

الثالث: يفيده بشروط.

أما الأول: فظاهر الفساد، لأنه لا يتصور أن عاقلاً يصدق كل ما سمعه من خبر، مع ما عهد في الناس من الكذب والغفلة، ونسبة هذا المذهب إلى الإمام أحمد وأهل الظاهر[١] نسبة غير صحيحة، فشهرة كلام الإمام أحمد في الجرح والتعديل، ورده أخبار الضعفاء تفوق الحصر، وابن حزم من أهل الظاهر قيَّد إفادته العلم بعدالة الراوي[٢].

أما المذهب الثاني: وهو عدم إفادة خبر الواحد العلم مطلقًا وهو مذهب بعض المتكلمين والأصوليين وإن كان بعضهم ـ كالجويني وأبي منصور البغدادي ـ قد ذكر في بعض كتبه خلاف ذلك موافقًا أصحاب المذهب الثالث. أما نسبة هذا المذهب (الثاني) إلى أكثر

---

(١) انظر: الإحكام للآمدي ١/ ٢٣٤.

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم ١/ ١٢١، ١٢٦ ـ ١٢٧.

الفقهاء والمحدثين ففيها نظر كما سيتبين قريبًا .

وهؤلاء قالوا : إنا لا نجد من أنفسنا تجاه الخبر الواحد ـ وإن بلغ الغاية في العدالة ـ سوى ترجح صدقه على كذبه من غير قطع[1] .

والجواب :[2] أن تقابل هذه الحجة بمثله،ا وهي : لكنا نجد من أنفسنا بالعلم والقطع به ، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر . فعدم حصول العلم في نفوسكم هذا أمر يخصكم أنتم ، ولا ينبغي تعميمه ، فهو إخبار عما في نفوسكم إذ لم يحصل لكم من الطرق التي استفاد العلم بها أهل السنة والحديث ، المشتغلون به ، المفنون أعمارهم في تحصيله وطلبه ، **فيقال لهذا النافي** : اصرف عنايتك إلى الحديث ، واحرص عليه واجمعه ، وتتبع طرقه ، واعرف أحوال نقلته وسيرهم ، واجعل ذلك غاية طلبك ، ونهاية قصدك ، وحينئذ تعلم هل يفيدك الخبر علمًا أم لا ، أما مع إعراضك عنه ، وعن طلبه ، فهو لا يفيدك علمًا ، ولو قلت لا يفيدك ـ أيضًا ـ ظنًّا لكنت مخبرًا بحصتك ونصيبك منه .

أما المذهب الثالث : وهو إفادة خبر الواحد العلم (اليقين) بشروط فهو الصحيح .

---

(١) انظر : الإحكام للآمدي ١ / ٢٣٥ .

(٢) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ٢ / ٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

وهو الخبر المحتف بالقرائن، والقرينة قد تتعلق بالخبر، وقد تتعلق بالمخبر، وقد تتعلق بهما معًا، ويدخل في ذلك الخبر المستفيض الذي رواه في أصله واحد ثم استفاض واشتهر، والخبر المتلقي عند الأمة بالقبول، أو عند علماء الشأن ومنه ما رواه الشيخان، أو أحدهما، ومنه ما كان مسلسلاً بالأئمة الحفاظ كمالك عن نافع عن ابن عمر. فهذا الخبر ونحوه يفيد العلم عند جمهورالمحدثين والأصوليين وأكثر المتكلمين، وعامة السلف، وفقهاء الأمة، ولم يكن بين السلف في هذه المسألة نزاع[1].

والأدلة على صحة هذا المذهب كثيرة ـ ولله الحمد ـ وموضع كهذا يضيق عن حصرها وتعدادها، **لكني أذكر نماذج منها**[2]:

١ ـ التفريق بين الآحاد والمتواتر في إفادة العلم اصطلاح حادث لم يدل عليه كاتب ناطق ولا سنة ماضية ولم يعرفه الصحابة ولا

---

(١) انظر: تدريب الراوي ١/٧٥، والمسودة لآل تيمية ٢٤٠، ورفع الملام لابن تيمية ٦٣ ط الجامعة الإسلامية، وفتح المغيث للسخاوي ١/٥١ دار الكتب العلمية.

(٢) للاستزادة انظر: الإحكام لابن حزم ١/١٣٥ وما بعدها، ومختصر الصواعق ٢/٣٩٤، وأخبار الآحاد للشيخ عبدالله بن جبرين. والحديث حجة بنفسه للشيخ الألباني.

التابعون، فالرسول، ﷺ، صدقه المؤمنون فيما أخبر به دون حاجة منهم إلى تواتر المخبرين[١]. وكذلك كان الرسول يصدق أصحابه فيما يخبرونه به، وأصحابه يصدق بعضهم بعضًا، وكذا التابعون يصدقون الصحابة وأقرانهم فيما يخبرونهم به؛ فلم يقل واحد منهم لمن حدثه، خبرك خبر واحد، لا يفيد العلم واليقين حتى يتواتر، وتوقف من توقف منهم حتى عضده آخر لا يدل على رد خبر الواحد، وإنما كانوا يستثبتون أحيانًا نادرة جدًا، ولهذا قلنا خبر الواحد يفيد العلم بشروط. بل القول بعدم إفادة خبر الواحد العلم يعطل الدين والدنيا معًا. وهو خرق صريح لإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم[٢].

٢ ـ **أن الرسول، ﷺ، كان يبعث الآحاد من أصحابه إلى الملوك والولاة** ليبلغوا عنه رسالة ربه، فلو كان خبرهم لا يفيد العلم لما أرسلهم، فإن ذلك عبث يتنزه عنه صاحب الرسالة.

٣ ـ **أن المسلمين لما أخبرهم الواحد** وهم بقباء في صلاة الصبح ـ أو غيرها ـ أن القبلة قد حولت إلى الكعبة، قبلوا خبره وتركوا الحجة

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي، ص٤٣٦ وما بعدها.

(٢) انظر: مختصر الصواعق ٢/٣٦١، ٣٦٢، والأحكام لابن حزم ١/١٥٠ ـ ١٥١.

التي كانوا عليها، وهي مقطوع بها، واستداروا إلى الكعبة استجابة لأمر الله ورسوله المبلغ إليهم عن طريق الواحد، ولم ينكر عليهم رسول الله، ﷺ، بل شكروا على صنيعهم هذا[١].

المبحث السادس

الاحتجاج بخبر الواحد في مسائل الاعتقاد

الذين ذهبوا إلى أن خبر الواحد لا يفيد العلم مطلقًا بنوا على ذلك أنه لا يجوز الاحتجاج به في مسائل الاعتقاد، لأن مسائل الاعتقاد يقينية لا يطلب فيها إلا القطع: فعند المعتزلة لا يقبل خبر الواحد في الاعتقادات إلا إذا جاء موافقًا للعقل، فيستدل به تعضيدًا لا احتجاجًا، وإلا رُدّ وحكم ببطلانه إلا إذا احتمل التأويل من غير تعسف[٢]. وقد وافق المعتزلة ـ على هذا الأصل ـ كثير من متكلمي الأشاعرة، منهم أبوالمعالي الجويني[٣]، والفخر الرازي[٤].

ويكفي في إبطال هذا المذهب ما تقرر سابقًا من أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يفيد العلم، لأنه غاية ما تعلق به القوم، أن خبر

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي ٤٠٦ ـ ٤٠٨، والبخاري ٨/ ١٧٤ رقم ٤٤٩٠.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسية للقاضي عبدالجبار ٧٦٨ ط وهبة.

(٣) انظر: الإرشاد ٣٥٩، والشامل ٥٥٧.

(٤) انظر: أساس التقديس ٢٠٤، ط كردستان.

الواحد لا يجوز الاحتجاج به في مسائل الاعتقاد، لظنيته وعدم إفادته العلم.

لكني أذكر هنا جملاً من الأدلة تبين مذهب السلف في هذه المسألة، وبطلان مذهب المخالفين لهم:

١ - **التفريق بين العقائد والأحكام في الأخذ بأخبار الآحاد بدعة لا** عهد للسلف بها، بل سيرتهم وتصانيفهم تشهد بعكس ذلك تمامًا، فلم يزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام وغير ذلك.[١]

٢ - **ما تواترت به الأخبار عن النبي، ﷺ،** في إرساله الرسل والدعاة آحادًا إلى أطراف البلاد، وإلى ملوك فارس والروم وغيرهم ليبلغوا دعوة الله - عز وجل -، وكان في مقدمة ما يبلغونه أمر العقيدة. من ذلك قوله، ﷺ، لمعاذ - حين بعثه إلى اليمن: «**إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله - عز وجل -**». وفي رواية: «**فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله. . .**»[٢].

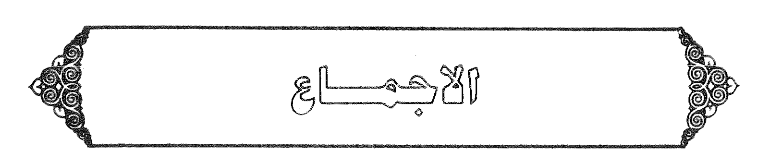
---

(١) انظر: مختصر الصواعق ٢/٤١٢.

(٢) مسلم ١/٥٠ - ٥١ رقم ١٩، والبخاري ١٣/٣٤٧ رقم ٧٣٧٢.

٣ ـ التفريق بين العقائد والأحكام في الأخذ بخبر الواحد إنما بني على أساس أن العقيدة لا يقترن بها عمل، والأحكام العملية لا تقترن بها عقيدة، وكلا الأمرين باطل، وهو من بدع أهل الكلام، وقد جاء الإسلام بنقيض ذلك، فما من حكم عملي إلا وهو مرتبط بأصل عقدي، وهو الإيمان بالله، وأنه أرسل رسوله ليبلغ عنه هذا الحكم، والإيمان بصدق الرسول، وأمانته في التبليغ، ثم الإيمان بما يترتب على هذا الحكم العملي من ثواب أو عقاب، أو نعيم أو عذاب، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله**﴾. وهذا حكم عملي، ثم قال: ﴿**إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾. [سورة النور، الآية: ٢]. فربط الحكم العملي بعقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر.

المصدر الثالث



المبحث الأول

التعريف بالاجماع في اللغة والاصطلاح

١ ـ معنى الإجماع في اللغة: الإجماع مصدر أجمع، فيقال: أجمع، يجمع إجماعًا، فهو مجمع، ويطلق ويراد به أحد معنيين:

الأول: العزم المؤكد، فيقال: أجمع فلان على السفر، إذا عزم عليه، أحكم النية، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فأجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾. [يونس، الآية: ٧١].

الثاني: الاتفاق، فيقال: أجمع المسلمون على كذا، أي اتفقوا عليه، ومنه قوله، ﷺ: «**لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبدًا**».[(١)] أي لا يجعلهم يتفقون على الضلالة. والمختار في هذا

(١) مستدرك الحاكم ١/١١٥ ـ ١١٧، وجود إسناد الموقوف منه الألباني، انظر السنة لابن أبي عاصم ١/٨٠، ٤١، ٤٢ الهامش.

الباب: المعنى الثاني الذي هو الاتفاق؛ لأن العزم قد يتصور من الواحد وذلك لا يتناسب والمعنى الاصطلاحي للإجماع، لكن يمكن أن يقال: العزم صفة أهل الإجماع.

٢ - **معنى الإجماع في الاصطلاح**: اختلف الأصوليون في ذلك اختلافًا واسعًا، وذلك تبعًا لاختلافهم في شروط تحقق الإجماع. والتعريف المختار هو:

اتفاق مجتهدي، أمة محمد، ﷺ، بعد وفاته، في عصر من العصور، على أمر من الأمور[1].

شرح التعريف: المقصود اشتراك جميع المجتهدين في الرأي، سواء دلّوا عليه بأقوالهم أو أفعالهم، أو بقول البعض وفعل الآخرين، أو بقول البعض أو فعله، وسكوت الآخرين عند من يقول بالإجماع السكوتي، والمراد بالاجتهاد: بذل غاية الوسع واستفراغ الجهد في تحصيل الحكم، والمراد بالأمة: أمة الإجابة، **وقال بعضهم**: المراد أمة المتابعة ليخرج أهل الأهواء والبدع[2]. وليس الإجماع مقصورًا على عصر دون عصر، خلافًا لمن خصه بعصر الصحابة - رضي الله

---

(١) انظر: إرشاد الفحول ٧١، وحاشية العطار ٢ / ٢١٠.

(٢) انظر: أصول السرخسي ١ / ٣١٠ - ٣١٢.

عنهم -[١]، ويمكن الإجماع على غير الأمر الشرعي، وقصره طائفة على الأمر الشرعي، وهو الصحيح إلا أن تكون لغير الشرعي صلة به، فيشمله الإجماع لغيره لا لذاته[٢].

المبحث الثاني

حجية الاجماع

ذهب جماهير العلماء على أن الإجماع حجة شرعية، وحكى بعضهم الاتفاق كأنه لم يعبأ بالمخالف، واستدلوا على حجيته بالكتاب والسنة والمعقول:

أولا: دلالة الكتاب على حجية الإجماع:

قوله - تعالى -: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولّى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾ [سورة النساء، الآية: ١١٥]. وهذه الآية من أقوى ما استدلوا به على حجية الإجماع، وأول من استدل بها الإمام الشافعي - رحمه الله -[٣]

---

(١) انظر: الإحكام لابن حزم ٤/٦٥٩.

(٢) انظر: الإبهاج شرح المنهاج ٢/٣٤٩ - ٣٥٠.

(٣) انظر: مفتاح الجنة ٢٤ - ٢٥.

ووجه الدلالة: أن الله ـ تعالى ـ جمع بين مشاقة الرسول، ﷺ، وبين مخالفة سبيل المؤمنين في الوعيد، فلو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مباحًا لما جمع بينه وبين المحظور؛ ومتابعة غير سبيلهم تقع بمخالفة أقوالهم أو أفعالهم[1].

ثانيا: دلالة السنة النبوية على حجية الإجماع:

أ ـ قوله، ﷺ: «. . **ألا فمن سره بحجة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الفذ، وهو من الاثنين أبعد. . .**»[2] قال الإمام الشافعي ـ موضحًا دلالة الحديث على حجية الإجماع ـ: «إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين، وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين، والأتقياء والفجار، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى، لأنه لا يمكن. ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئًا، فلم يكن للزوم جماعتهم من التحليل والتحريم، والطاعة فيهما، ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة

---

(١) انظر: مجموع الفتاى ١٩/١٧٨.

(٢) رواه الشافعي في الرسالة ٤٧٣، ٤٧٤، والحاكم في مستدركه ١/١١٣ ـ ١١٥، وصححه ووافقه الذهبي وأصله في صحيح ابن ماجه ٢/٤٣، رقم ١٩١٣.

المسلمين فقد خالف جماعتهمالتي أمر بلزومها. . . . »[١].

ب ـ **الأحاديث التي أفادت عصمة الأمة** ـ في اجتماعها ـ عن الضلالة، والخطأ نوع من الضلال، وهذه الأحاديث تواتر معنى، وإن لم تتواتر لفظًا[٢] من ذلك قوله، ﷺ: «**إن الله لا يجمع أمتي ـ أو قال: ـ أمة محمد، ﷺ، على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار**»[٣].

ثالثا: دلالة العقل على حجية الإجماع:

وهي أن يقال: إنه قد ثبت قطعًا أن نبينا، ﷺ، خاتم الأنبياء، وأن شريعته دائمة إلى قيام الساعة، ثم وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع من كتاب أو سنة، لكن أجمعت الأمة فيها على حكم، فلو قلنا: إن إجماعهم ليس بحجة، وإن الحق خرج عنهم، أو إنهم أجمعوا على الخطأ، للزم أن تكون شريعته غير دائمة؛ فيؤدي ذلك إلى الخلف في أخبار الشارع. أو أن يكون إجماعهم حجة مثبتًا للحق، لئلا يؤدي إلى المحال، وهو انقطاع الشريعة، وعدم بقائها واستمرارها[٤].

---

(١) الرسالة ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٢) انظر: منتهى السول للآمدي ٥٠.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٠.

المبحث الثالث

الامام أحمد وموقفه من الاجماع

نسب إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ القول بإنكار الإجماع، ورووا عنه أنه قال: «من ادعى الإجماع فهو كاذب»[١]، وقد وجه أهل العلم هذه العبارة عدة توجيهات، منها:[٢]

أ ـ أن مقصود الإمام استبعاد أن ينفرد مدعي الإجماع بالاطلاع عليه دون من سواه؛ إذ لو كان إجماعًا حقًا لاطلع عليه غيره معه.

ب ـ أنه قال ذلك على سبيل التورع من ادعاء الإجماع، لجواز أن يكون هناك خلاف لم يبلغه، فالأولى عدم الجزم، ولهذا قال في رواية ابنه عبدالله عنه، «من ادعى الإجماع فقد كذب، لعل الناس قد اختلفوا، ولكن يقول: لا نعلم الناس اختلفوا» وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]. وقد كان الشافعي يقول: «لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا»[٤].

أنه كان يقول ذلك في معرض رده وإنكاره على فقهاء المعتزلة،

---

(١) انظر: الإحكام للآمدي ١ / ١٧٠.

(٢) انظر: فواتح الرحموت ٢ / ٢١٢، والمسودة ٣١٥، ٣١٦.

(٣) انظر: الفتاوى ١٩ / ٢٧١.

(٤) الرسالة ٤٥٧، ٤٥٨.

الذين يدعون إجماع الناس على مقالاتهم، مع قلة معرفتهم بأقوال الصحابة والتابعين. فيردون السنة بإجماعات متوهمة[١].

د ـ **أن الإمام أحمد لا ينكر حجية الإجماع**، لكنه يستبعد حصول العلم به من بعد عصر الصحابة؛ وذلك لانتشار العلماء في البلاد، **فالأحوط** أن يقال: لا نعلم فيه خلافًا.

والذي أميل إليه من هذه التوجيهات لكلام الإمام أحمد هو ما ذكره ابن القيم، وخاصة أنه جاء في إحدى الروايات عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ما يؤكد ذلك، وهو قوله: «هذه دعوى بشر المريسي والأصم»[٢] وهما من أئمة المعتزلة.

المبحث الرابع

استناد الاجماع إلى دليل

مذهب الجمهور استناد الإجماع إلى دليل، وصححه بعض أهل العلم[٣]، وحكى الآمدي الاتفاق عليه ولم يعبأ بالمخالف[٤]. وذهب

---

(١) انظر: مختصر الصواعق ٢/٤٤٠.

(٢) مختصر الصواعق ٢/٤٤٠.

(٣) انظر: شرح البرخشي ٢/٣١٠، والإحكام للآمدي ١/١٩٣.

(٤) انظر: الإحكام للآمدي ١/١٩٣.

جمهورهم إلى جواز أن يكون المستند قطعيًا من كتاب أو سنة متواترة، أو ظنيًا كخبرك الواحد[1] أو قياس أو أمارة[2].

المبحث الخامس
حكم الاجماع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
ما يفيده الاجماع

اختلف القائلون بحجية الإجماع فيما يفيده: هل يفيد القطع أم الظن؟ على ثلاثة مذاهب: [3]

الأول: الإجماع حجة قطعية قال الأصفهاني: «هو المشهور» ونسبه إلى الأكثر.

الثاني: الإجماع لا يفيد إلا الظن، سواء كان مستنده قطعيًا أم ظنيًا.

---

(١) هكذا يطلق الأصوليون والمتكلمون الظنية على خبر الواحد، وقد عرفت ما في هذا الإطلاق من التجاوز.

(٢) انظر: الأحكام للآمدي ١/١٩٥، ١٩٦، وفواتح الرحموت ٢/٢٣٩، ومجموع الفتاوى ١٩/١٦٩.

(٣) انظر: كشف الأسرار ٣/٢٥١ ـ ٢٥٣ وإرشاد الفحول ٧٨ ـ ٧٩.

الثالث: التفريق بين ما اتفق عليه المعتبرون فيكون حجة قطعية، وبين ما اختلفوا فيه، كالسكوتي، وما ندر مخالفة، فيكون حجة ظنية، وهذا هو الصحيح، وهو الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ[١].

المطلب الثاني

حكم مخالفة الاجماع

المخالف للإجماع إما أن يخالفه باعتباره دليلاً، فينكر حجيته، أو يخالف حكمًا ثبت بالإجماع:

أما الأول: وهو **مخالفة الإجماع** وإنكار حجيته، فقد أطلق بعض العلماء القول بتكفير منكر الإجماع؛ قال صاحب كشف الأسرار: «ومن أنكر الإجماع فقد أبطل دينه كله؛ لأن مدار أصول الدين كلها ومرجعها إلى إجماع المسلمين»[٢] ومن المعلوم أن أصول الدين مدارها على الكتاب والسنة، ودلالتهما ـ عند كثير من العلماء ـ على الإجماع ظنية لا قطعية؛ إذ ليست محل اتفاق. ولهذا قالوا: منكر دليل الإجماع، لا يكفر، ولكن قد يبدع أو يفسق[٣].

---

(١) انظر: الفتاوى ٧/ ٣٩، ١٩/ ٢٧٠.

(٢) كشف الأسرار ٣/ ٢٦٦ (بتصرف).

(٣) انظر: البرهان للجويني ١/ ٧٢٤، ٧٢٥، ونقد مراتب الإجماع لابن تيمية ٢٠٤.

أما الثاني: وهو مخالفة حكم ثبت بالإجماع: فقد أطلق بعضهم القول بتكفير المخالف. وليس بسديد؛ لأن ما ثبت بالإجماع على مراتب: (١)

١ - **حكم معلوم من الدين بالضرورة**، انعقد عليه إجماع العامة والخاصة، كوحدانية الله - تعالى - وربوبيته، وأحقيته بالعبادة، ونبوة محمد، ﷺ، وكونه خاتم الرسل، والنصوص الدالة على قيام الساعة، والمعاد، والبعث، والحساب، والجنة والنار، وأصول الشرائع والعبادات؛ كالصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، إلى غير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة. فهذا منكره لا شك في كفره.

حكم ثبت بالإجماع القطعي؛ كتحريم الجمع بين البنت وعمتها، والبنت وخالتها في النكاح، وتحريم الكذب على رسول الله، ﷺ، ونحو ذلك، فمنكر هذا يكفر؛ لأنه أنكر حكمًا شرعيًا ثبت بالدليل القطعي.

٣ - **حكم ثبت بالإجماع الظني**، كالإجماع السكوتي وما ندر مخالفه، فمنكره يفسق أو يبدع ولا يكفر، لأنه خالف دليلاً يجب العمل بمقتضاه - عند الجمهور - وإن كان ظنيًا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٧/٣٩، ١٩/٢٦٩، ٢٧٠، والإحكام للآمدي ١/٢٠٩، وحاشية البناني ٢/٢٠١ - ٢٠٢.

المبحث السادس

الاجماع في أبواب الاعتقاد

أطلق بعض أهل الكلام القول بمنع الإجماع في أبواب الاعتقاد بحجة أنها من المسائل التي يستفاد العلم بها من طريق العقل، فما دل عليه العقل لا يحتاج معه إلى دليل آخر، لا إجماع ولا غيره، إذ أن دلالة العقل قطعية، لا يعضدها وفاق، ولا يعارضها شقاق، فلا أثر للإجماع فيها[١].

وبعضهم فرق بين المسائل التي تتوقف صحة الإجماع عليها؛ كوجود الخالق سبحانه، وصحة الرسالة، وصدق الرسول؛ وذلك لاستلزام الدور. وبين المسائل التي لا تتوقف صحة الإجماع كتوحيد الباريء وعموم أفعاله[٢].

وكل هذا من بدع الفلاسفة والمتكلمين التي أدخلوها على بعض علماء الأصول، وهي مبنية على تقسيم العلوم إلى شرعية وعقلية، وأن عامة أصول الدين من الأمور التي طريق العلم بها العقل، والعقل مقطوع دلالته دون الشرع، فيقدم الدليل العقلي على الشرعي عند

---

(١) انظر: البرهان للجويني ١/٧١٧، والإحكام للآمدي ١/١٥٧.

(٢) انظر: كشف الأسرار ٣/٢٥١، وتيسير التحرير ٣/٢٦٣.

التعارض، وعليه فالعقل أفضل وأشرف من الشرع حيث تتوقف صحة الثاني عليه.

وسيأتي بيان هذه الشبهة وجوابها بشيء من التفصيل في الرسالة التالية إن شاء الله - تعالى -.

ومنع بعض الحنفية الإجماع في الأمور المستقبلية، كأشراط الساعة، وأحوال الآخرة، بحجة أنها غيب، ولا مدخل للاجتهاد والرأي في مسائل الغيب[1].

والجواب: أن الإجماع يكون حجة في هذه المسائل - أيضًا - ويكون من باب تضافر الأدلة، وتعاضدها، فهم قد أجمعوا على دليل، والدليل لابد أن يكون في مثل هذه المسائل: كتابًا أو سنة، لا قياسًا ولا رأيًا وقد يكتفون بحكاية الإجماع عن نقل الدليل.

والمقصود بيان أن الإجماع يدخل في أبواب الاعتقاد، لتعضيط الأدلة وتقويتها، ولدفع احتمال الخطأ الذي قد يتطرق للظنيات، فيرتفع - بفضل الإجماع - إلى مقام القطعيات. وقد حكى الإجماع في أبواب الاعتقاد علماء الإسلام كصنيع أبي محمد بن حزم في مراتب الإجماع[2] ووافقه ابن تيمية على ذلك، وإن كان قد خالفه في بعض

---

(١) انظر: فواتح الرحموت ٢/٢٤٦، والتقرير والتحبير ٣/١١٦.

(٢) انظر: ١٩٣ وما بعدها.

أفراد تلك المسائل التي ادعى الإجماع عليها[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وهو يصف طريقة أهل السنة والجماعة: «وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة... و«**الإجماع**» هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين وهم ـ أي أهل السنة والجماعة ـ يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عيه الناس من أقوال، وأعمال باطنة، أو ظاهرة، مما له تعلق بالدين.

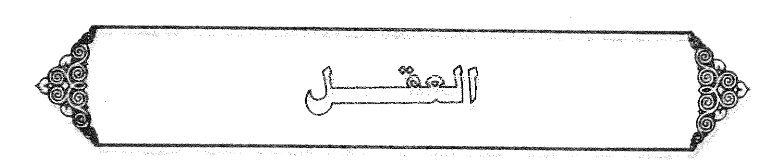
والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف، وانتشرت الأمة»[٢].

---

(١) انظر: نقد مراتب الإجماع ٢٠٣ وما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/١٥٧.

المصدر الرابع



المبحث الأول

التعريف بالعقل في اللغة والاصطلاح

أولا: معنى العقل في اللغة: العقل مصدر عقل يعقل، عقلاً، فهو معقول وعاقل، وأصل معناه: المنع. وقد أطلق على معانكثيرة منها: الحجر والنهي، والدية؛ لأن القاتل يسوق الإبل إلى فناء المقتول ثم يعقلها هناك. ويطلق على الملجأ والحصن، ويوصف به القلب ومنه قول عمر بن الخطاب في وصف ابن عباس - رضي الله عنه -: «**ذاكم الفتى الكهول، إن له لسانًا سؤولا، وقلبًا عقولا**»[(١)].

ثانيا: معنى العقل في الاصطلاح:[(٢)] العقل يقع بالاستعمال على أربعة معان: الغريزة المدركة، والعلوم الضرورية، والعلوم النظرية،

---

(١) مستدرك الحاكم ٣/ ٥٣٩ - ٥٤٠، وقال الذهبي منقطع.

(٢) انظر: الإحياء للغزالي ١/ ٨٥ - ٨٦، ط المعرفة ومجموع الفتاوى =

والعمل بمقتضى العلم:

١ ـ **الغريزة المدركة**: وهي التي في الإنسان فيها يعلم ويعقل، وهي فيه كقوة البصر في العين، والذوق في اللسان، وهي مناط التكليف، وبها يمتاز الإنسان على سائر الحيوانات.

٢ ـ **العلوم الضرورية**: وهي التي تشمل جميع العقلاء كالعلم بالممكنات والواجبات والممتنعات، والفلاسفة والمتكلمون قصروا العقل عليها.

٣ ـ **العلوم النظرية**: وهي التي تحصل بالنظر والاستدلال، وتفاوت الناس وتفاضلهم فيها أمر جلي وواقع.

٤ ـ **الأعمال التي تكون بموجب العلم**، وقد أشار ابن تيمية إلى هذا المعنى في مواضع كثيرة من مصنفاته؛ وما ذلك إلا لأهميته؛ إذ هوثمرة العقل وفائدته، فلا عقل لمن لم يعمل بموجب ماهداه إليه عقله، والعقل السليم يدعو إلى الإيمان بالله ورسالاته، فمن خالف ما جاءت به الرسل فقد خالف عقله رغم ادعائه أنه منأرباب العقول وأساطين الفهم؛ فالمشركون ـ مثلاً ـ عرفوا توحيد الربوبية، ولم يأتوا بلازمه الذي هو توحيد الألوهية، رغم

= ٩/٢٨٧، ٣٠٥، ١٦/٣٣٦، ودرء تعارض العقل والنقل ١/٨٩، والذريعة للراغب الأصفهاني ٩٣، والفقيه والمتفقهة للبغدادي ٢/٢٠.

التلازم العقلي الفطري بينهما، وأهل الكتابين - أيضًا - عرفوا صدق الرسالة وصحة النبوة - كما يعرفون أبناءهم - لكنهم لم ينقادوا إلى ذلك؛ فكانوا كمثل الحمار يحمل أسفارا.

قال الأصمعي: «العقل: الإمساك عن القبيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن»(١) وقيل لرجل وصف نصرانيًا بالعقل: مه، إنما العاقل من وجد الله وعمل بطاعته(٢). وقال أصحاب النار: ﴿**لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير**﴾ [سورة الملك، الآية: ١٠].

المبحث الثاني

التفاوت في العقول

ذهب المعتزلة والأشاعرة إلى أن الناس في عقولهم سواء، ووافقهم ابن عقيل من الحنابلة، وهو مذهب الفلاسفة(٣)، وعلى رأسهم ديكارت القائل بأن: «العقل هو أحسن الأشياء توزعًا بين الناس بالتساوي...»(٤).

وحجة المتكلمين فيما ذهبوا إليه هي أن العقل حجة عامة، يرجع

---

(١) المخصص لابن سيده ١/٣/١٦.

(٢) الذريعة للأصفهاني ٩٦.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير ٢٥، والعدة لأبي يعلى ١/٩٤، والمسودة ٥٦٠.

(٤) مقال عن المنهج ٣، ٤.

إليها الناس عند اختلافهم، ولو تفاوتت العقول لما حصل ذلك. وهذا مبني على مذهبهم في تعريف العقل بأنه: بعض العلوم الضرورية، والتي لا يختلف الناس عليها.

والصواب ما تقدم: وهو أن سمي العقل يشمل العلوم الضرورية والنظرية، فالتحاكم إلى العلوم الضرورية يمنع التنازع والاختلاف ـ مع أن كثيراً من العلوم التي يسمونها ضرورية هي من المسائل النسبية الإضافية التي تختلف باختلاف الأشخاص وأحوالهم ـ والتحاكم إلى العلوم النظرية يحتمل النزاع والاختلاف، وهذا شهور بين الناس لاسيما المشتغلين بالعلوم العقلية من الفلاسفة والمتكلمين؛ حيث يكثر بينهم التنازع والاختلاف.

والحق أن يقال: أن العقول تتفاوت من شخص إلى شخص، بل قد يحصل هذا التفاوت في الشخص الواحد، قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «فالإنسان ـ وإن زعم في الأمر أدركه وقتله علمًا ـ لا يأتي عليه الزمان لا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عيانًا، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم...»[١] وحديث: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن...**»[٢]

---

(١) الاعتصام ٢/٣٢٢.

(٢) البخاري ١/٤٠٥ رقم ٣٠٤.

يدل على هذا التفاوت؛ إذ الحديث بمنطوقه دل على النقصان، وبمفهومه دل على الزيادة وهو معنى التفاوت، بل هو دليل على تفاوت العقل الغريزي أيضًا؛ لأنه يقرر أن جنس النساء فيه نقصان العقل، وهذا لا يكون إلا في الغريزة التي خلقن بها؛ ولا التفاوت في الجانب الكسبي فرع عن التفاوت في الجانب الغريزي[١].

والقول بالتفاوت هو الصحيح الذي عليه جماهير أهل السنة[٢].

المبحث الثالث

العقل بين الاسلام والمذاهب الضالة

المطلب الأول

أزمة العقل البشري

لقد ضلت الأمم الغابرة السبل، وتاهت في دياجر ظلمات الفكر، يبتغون الوصول إلى الحق واليقين، فمنهم من جنح ناحية الحس يصدق بمعطياته، ويخضع لإرشاداته، معرضًا عما سواه من أدلة، متهمًا إياها بالقصور والخداع، وقد تجلى ذلك فيما يسمى بالنزعة الحسية، ومنهم من جنح ناحية العقل، فحكمه في أمره كله، حتى

---

(١) انظر الإحياء ١/ ٨٧-٨٨، وفتح الباري ١/ ٤٠٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٠/ ٧٢١ - ٧٢٢.

زعم بعضهم: عأن الوجود الحقيقي، هو ما يسميه بعالم المثل، ومنهم من جعل الوجود المادي فرعًا عن الوجود الفكري، وهكذا كان العالم الأوروبي يتخبط باحثًا عن وسيلة للمعرفة الحقة، تصل به إلى الحق واليقين؛ فنشأت المذاهب الفلسفية المتعددة، والمتصارعة، من غير أن يقعوا على طريقة سواء[1].

أما الإسلام فقد اعتمد في الوصول إلى المعرفة **طريقين اثنين**: طريق الوحي؛ وهو الخبر الصادق عن الله ـ تعالى ـ، فكل ما جاء منه ـ تعالى ـ فهو الحق اليقين ويطابق الأمر في نفسه، **والثاني**: طريق التجربة التي تجمع بين الحس والعقل، ومن هنا تظهر وسطية الإسلام في جمعه بين الحس والعقل في الوصول إلى المعرفة الصادقة، حيث التقت عنده محاسن المذاهب الفلسفية خالصة من كل كدر.

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الطريقة من طرق المعرفة، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ولدار الآخرة خير للذين اتقوا أفلا تعقلون**﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠٩]، فبالسير في الأرض تتكون الصور الحسية لآثار السابقين، من خراب الديار، ودروس العمار، بعد أن كانوا أكثر قوة وجمعا، وهذا هو عطاء الحس، ثم تأتي مهمة العقل، وذلكه بالنظر

(١) انظر: تفاصيل هذه المذاهب في الكتب التي اهتمت بالتاريخ للفلسفة الإغريقية، والأوربية.

في هذا العطاء الحسي، فيفحصه مرتبًا له، ورابطًا لأجزائه؛ بعضها ببعض، يقيس الغائب على الشاهد ويلحق الشيء بنظيره، والفرع بأصله، والملزوم بلازمه، إلى غير ذلك من الأعمال العقلية؛ ثم يخرج بالنتيجة، وهي صلاح الدار الآخرة، وتقديمها على الدار الفانية.

وأيضًا: أشار القرآن الكريم في أكثر من موضع إلى وسائل المعرفة، وهي السمع والبصر والفؤاد، مادحًا المتعاطين لها، الواقفين عند أحكامها، وذامًا المعرضين عن ذلك، مشبهًا لهم بالأنعام، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون، إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا**﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٤٤].

وقد استفادت أوربا هذا المنهج التجريبي من خلال اتصالها بالحضارة الإسلامية، فاعتمدته، وبنت عليه مدنيتها المادية المعاصرة، ثم أضافت الفضل ـ كعادتها ـ إلى غير أهله، ومن أمثال: روجر بيكون، وسميّه الآخر: فرانسيس بيكون، إلَّا أن المحققين من علماء الغرب، والمنصفين منهم قد أثبتوا استفادة أوربا المنهج التجريبي من العالم الإسلامي، وما بيكون إلّا رسول من رسل المعرفة والمنهج الإسلامي إلى أوربا[1].

وفي العالم الإسلامي، وبفضل الفتوحات، واتساع رقعة الدولة،

---

(١) انظر: الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ص٢٥٧ ـ ٢٥٨.

واتصال المسلمين بغيرهم من أمم الأعاجم، وترجمة التراث اليوناني؛ تأثر بعض المسلمين بالأنماط الفكرية الأجنبية، وحاولوا إيجاد صياغة جديدة لها، حتى تجد قبولاً في الوسط الإسلامي؛ فظهر من أراد التوفيق بين الفلسفة وبين الإسلام، ومحاولة دفع صور الاختلاف بينهما(١)، وآخرون أعجبوا بتقديس الفلاسفة للعقل؛ فجعلوه محور معرفتهم، وسبيل وصولهم إلى الحقائق، وأرادوا دفع شبه الخصوم من اليهود والنصارى بمحض الحجج العقلية، دون اعتبار لنصوص الوحي، زعمًا منهم أن الوحي خال من ذلك(٢)، **بل منهم من ادعى** أن الحِجاج التي جاء بها الوحي ضعيفة وقاصرة، بل قد يأتي عليها النقض، بخلاف الحجاج العقلية(٣)، فالدليل العقل قطعي، والسمعي ظني، ولذا عند تعارضهما يجب تقديم العقلي مطلقًا(٤)، فردوا البدعة بالبدعة؛ والباطل بمثله؛ حتى أحدثوا في دين الله ما لم يكن أحد من خصومهم يتصور بلوغه، وقد اصطُلح على تسمية هذه

---

(١) كابن سينا في الإلهيات والنبوات، انظر: الرد على المنطقيين ١٤٣ ـ ١٤٤ وابن رشد في فصل المقال.

(٢) انظر درء تعارض العقل ٧/ ٣٦١.

(٣) م. س ٧/ ٣٦٠.

(٤) وسيأتي بيان ذلك والرد عليه في الرسالة الثانية من هذه السلسلة.

الطائفة بالمتكلمين، وهم المعتزلة والأشاعرة، ومن شايعهم من الفرق الكلامية، الذين جعلوا أصل علمهم العقل، والإيمان والقرآن تابعين له، والمعقولات ـ عندهم ـ هي الأصول الكلية الأولية، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن.

وفي المقابل ظهر المتصوفة، يذمون العقل ويعيبونه، ويدعون أن كثيرًا من القوانين العقلية يمكن أن يأتي عليها البطلان؛ لذا تجدهم يقررون من الأمور مايعرف كذبه بصريح العقل، ويمدحون السكر والجنون والوله، وأمورًا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز، فيرون أن الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تحصل إلا مع عدم العقل[1]. فالحق والصدق ما تشرق به نفوسهم وتفيض به أرواحهم[2].

أما أهل السنة والجماعة فيصور مذهبهم في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بقوله: «. . . العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلاً بذلك، لكنه غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التيفي العين، عفإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل

(١) انظر مجموع الفتاوى ٣/٣٣٨.
(٢) سيأتي بيان ذلك ومناقشته في الرسالة الثالثة من هذه السلسلة.

به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية، كانت الأقوال والأفعال مع عدمه: أموراً حيوانية، قد يكون فيها محبة، ووجد، وذوق، كما يحصل للبهيمة.. فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة... لكن المسرفون فيه قصوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعا لحجج عقلية - بزعمهم - اعتقدوها حقاً وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم»(١).

المطلب الثاني
منزلة العقل في الاسلام

إن المذاهب الفلسفية الكلامية، والتي أرادت تمجيد العقل، والرفع من شأنه - حسب زعمهم - لم ولن يصلوا - بحال - إلى عشر معشار ما بلغه الإسلام، من تكريم للعقل، وتشريف له، هذا إذا لم نقل: إنهم أساءوا إلى العقل أيما إساءة؛ حيث أوغلوا به في مفاوز لا يهتدي فيها إلى سبيل، حتى صار أحدهم يأتي بالحكم ونقيضه، وإن أصاب مرة، تعثر مرات. وأصحاب العقل - على ما بينهم من

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٨ - ٣٣٩.

الاختلاف والتنازع ـ كل يدعي استناده إلى العقل، وقيام الحجة معه، وظهور البرهان عنده، هذا، وكلهم مجمعون على أن حجة العقل قطعية، لا يقوى دليل على معارضتها، فهم مختلفون فيه، مخالفون له.

يقول أبومحمد بن قتيبة ـ رحمه الله ـ مبكتًا على أهل الكلام ـ: «وقد كان يجب ـ مع ما يدعونه من معرفة القياس، وإعداد آلات النظر ـ أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحُسَّاب، والمُسَّاح، والمهندسون؛ لأن آلاتهم لا تدل إلا على عدد واحد، وإلا على شكل واحد. . . فما بالهم أكثر الناس اختلافًا، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين»[1].

وهذا شأن كل من أعرض عن الكتاب والسنة، أن يكون أمره مختلفًا، قال ـ تعالى ـ: ﴿**فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٣٧].

أما الإسلام فقد كرم العقل أيما تكريم؛ كرّمه حين جعله مناط التكليف عند الإنسان، والذي به فضّله الله على كثير ممن خلق تفضيلاً، وكرمه حين وجهه إلى النظر والتفكر في النفس، والكون، والآفاق: اتعاظًا واعتبارًا، وتسخيرًا لنعم الله واستفادة منها، وكرمه

(١) تأويل مختلف الحديث ص١٤.

حين أمسكه عن الولوج فيما لا يحسنه، ولا يهتدي فيه على سبيل: رحمة به، وإبقاء على قوته وجهده.

وتفصيل هذه الجمل في الآتي:

أولاً: خصّ الله ـ تعالى ـ أصحاب العقول بالمعرفة التامّة لمقاصد العبادة، وحكم التشريع، قال ـ تعالى ـ بعد أن ذكر جملة من أحكام الحج ـ: ﴿**واتقون ياأولي الألباب**﴾. [سورة البقرة، الآية: ١٩٧]. وقال ـ تعالى ـ: عقب ذكر أحكام القصاص: ﴿**ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب**﴾. [سورة البقرة، الآية: ١٧٩].

ثانيًا: قصر ـ سبحانه وتعالى ـ الانتفاع بالذكر والموعظة على أصحاب العقول، فقال ـ تعالى ـ: ﴿**وما يذَّكر إلا أولو الألباب**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٦٩]. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب**﴾. [سورة يوسف، الآية: ١١١]. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**ولقد تركنا منها آية بينة لقوم يعقلون**﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٣٥].

ثالثًا: ذكر الله ـ تعالى ـ أصحاب العقول، وجمع لهم النظر في ملكوته، والتفكر في آلائه، مع دوام ذكره، ومراقبته، وعبادته. قال ـ تعالى ـ: ﴿**إن في خلق السمٰوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولي الألباب. الذين يذكرون الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبهم**

ويتفكرون في خلق السموات والأرض. . . ﴾. إلى قوله: ﴿إنك لا تخلف الميعاد﴾. [سورة آل عمران، الآيات: ١٩٠-١٩٤].

وهذا بخلاف ما عليه أصحاب المذاهب الضالة في العقل، فمنهم من اعتمد العقل طريقًا إلى الحق واليقين، مع إعراضه عن الوحي بالكلية، كما هو حال الفلاسفة، أو إسقاط حكم الوحي عند التعارض (المفترى) كما هو حال المتكلمين، ومنهم من جعل الحق والصواب فيما تشرق به نفسه، وتفيض به روحه، وإن خالف هذا النتاج أحكام العقل الصريحة، أو نصوص الوحي الصحيحة، كما هو حال الصوفية.

أما أهل العلم والإيمان فينظرون في ملكوت خالقهم، نظرًا يستحضر عندهم قوة التذكر والاتعاظ، وصدق التوجه إلى الخالق الباريء - سبحانه -، من غير أن يخطر ببال أحدهم ثمة تعارض بين خلق الله، وبين كلامه. قال - تعالى -: ﴿ألا له الخلقْ والأمرْ تبارك الله رب العالمين﴾. [سورة الأعراف، الآية: ٥٤][1].

---

(١) والإسلام في هذا الجانب - وغيره - يخالف ما عليه تعاليم الكنيسة المحرفة، والتي حرمت النتاج العقلي، والتفكر في الملكوت، وعدته ضربًا من الزندقة، والخروج على سلطة الكنيسة، حتى نشأ النزاع المشهور بين الدين (المحرف)، وبين العلم، فكانت بداية فصل الدين عن الدولة (العلمانية) في أوربا، ثم انتقلت العدوى إلى بلاد المسلمين، من غير مبرر لذلك، إلا التبعية والتقليد الأعمى.

رابعًا: ذمّ الله ـ تعالى ـ المقلّدين لآبائهم؛ وذلك حين ألغوا عقولهم، وتنكروا لأحكامها، رضا بما كان يصنع الآباء والأجداد، قال ـ تعالى ـ: ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا ولايهتدون. ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾. [سورة البقرة، الآيتان: ١٧٠-١٧١].

خامسًا: حرم الإسلام الاعتداء على العقل، بحيث يعطله عن إدراك منافعه، ـ فمثلاً ـ: حرم على المسلم شراب المسكر والمفتر، وكل ما يخامر العقل، ويفسده. قال ـ تعالى ـ: ﴿ياأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾. [سورة المائدة، الآية: ٩٠].

وعن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «نهى رسول الله، ﷺ، عن كل مسكر ومفتر»(١).

وجعل الإسلام الدية كاملة في الاعتداء على العقل، وتضييع منفعته بضرب ونحوه: قال عبدالله بن الإمام أحمد: «سمعت أبي يقول: في العقل دية، يعني إذا ضرب فذهب عقله»(٢). قال ابن

---

(١) أبوداود ٤/٩٠ رقم ٣٦٨٦، وصحيح الجامع الصغير ٦/٦٩ رقم ٦٨٥٤.
(٢) مسائل الإمام أحمد ٣/١٢٥١ تحقيق المهنا.

قدامة: «لا نعلم في هذا خلافًا»[١].

سادسًا: شدد الإسلام في النهي عن تعاطي ما تنكره العقول، وتنفر منه، كالتطير، والتشاؤم بصفر ونحوه، واعتقاد التأثير في العدوى، والأنواء وغيرها، وكذا حرم إتيان الكهان وغيرهم من أدعياء علم الغيب، وحرم تعليق التمائم وغيرها من الحروز.

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، قال: «**لا عدوى ولا طيرة**[٢]، **ولا هامة**[٣]، **ولا صفر**[٤]...»[٥]، وفي رواية[٦]: «**ولا نوء**»[٧]، وعن جابر: «**لا عدوى ولا غول**[٨] **ولا صفر**»[٩].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) المغنى ٨/٤٦٥ تحقيق الزيني.

(٢) الطيرة: التشاؤم.

(٣) الهامة: ذوات السموم، وقيل: البومة.

(٤) الصفر: الشهر وقيل غير ذلك.

(٥) البخاري ١٠/١٥٨ رقم ٥٧٠٧.

(٦) مسلم ٤/١٧٤٤ رقم ٢٢٢٠.

(٧) النوء: منزلة القمر.

(٨) الغول: الشيطان يتلون في صور شتى.

(٩) مسلم ٤/١٧٤٤ - ١٧٤٥ رقم ٢٢٢٢.

من اقتبس علمًا من النجوم، اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد».[١] والمراد: النهي عن اعتقاد أن للنجوم - في سيرها، واجتماعها، وتفرقها - تأثيرًا على الحوادث الأرضية، وهو ما يسمى بعلم التأثير. أما علم التسيير، وهو: الاستدلال - عن طريق المشاهدة - بسير النجوم على جهة القبلة، ونحو ذلك، فلا بأس به[٢].

وعن بعض أزواج النبي، ﷺ، أنه قال: «**من أتى عرّافًا، فسأله عن شيء، لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة**»[٣].

وعن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «**سمعت رسول الله، ﷺ، يقول: إن الرقى والتمائم والتولة شرك**»[٤].

هذا، مع أمر الشارع العبد أن يأخذ بالأسباب، ويتوكل على خالق الأسباب، كما قال، ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك،**

---

(١) أبوداود ٤/٢٢٦ - ٢٢٧ رقم ٣٩٠٥، وصحيح ابن ماجه ٢/٣٠٥ رقم ٣٠٠٢.

(٢) انظر: معالم السنن ٤/٢٢٩، ٢٣٠.

(٣) مسلم ٤/١٧٥١ رقم ٢٢٣٠.

(٤) أبوداود ٤/٢١٢، ٢١٣، رقم ٣٨٨٣، وانظر مسلم ٤/١٧٢٧ رقم ٢٢٠٠.

واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا كان كذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»(١).

المبحث الرابع

العقل أحد مصادر المعرفة

المطلب الأول

مجالات العمل العقلي

العقل - في الإنسان - كغيره من الصفات الكمالية، فهي وإن كانت كمالاً في حق الإنسان، إلا أن لها حدودًا لا تتجاوزها، وأقدارًا لا تتخطاها، فالإنسان ذاته مخلوقة، وصفاته كذلك يعتريها ما يعتري المخلوق من القوة والضعف والخور، والوجود والعدم. والعقل جعل الله - تعالى - له حدًّا - في إدراكه الأشياء - ينتهي إليه، لا يتعداه، فلم يجعل له سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كان كذلك لتساوى مع العليم - سبحانه وتعالى - في إدراك جميع ما كان وما يكون، وما لا يكون إذ لو كان كيف كان يكون(٢)، ولو كان العقل

---

(١) مسلم ٤/٢٠٥٢ رقم ٢٦٦٤.

(٢) انظر: الاعتصام للشاطبي ٢/٣١٨.

يدرك كل مطلوب لاستغنى الخلق به عن الوحي والنبوات، والله ـ تعالى ـ يقول: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١٥].

والمقصود بالإدراك هنا العلم بالشيء، بذاته جملة وتفصيلاً، وصفاته وأحواله، وأفعاله وأحكامه، جملة وتفصيلاً، فالله ـ تعالى ـ محيط بكل ذلك على وجه التمام والكمال، بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذرة منه، والعبد بخلاف ذلك[1]، فهو وإن أدرك فإدراكه يكون لبعض ذلك، وهذا البعض فيه قصور وضعف، من غفلة أو نسيان، أو جهل، أو عدم إحاطة، إلى غير ذلك من أحوال الضعف والقصور.

ومثال ذلك: هذه الروح التي هي سر الحياة في الإنسان، تخرج منه فيكون الموت، وتدخل فيه فتكون الحياة، وتنفصل عنه في النوم ـ نوع انفصال ـ فتقطع المسافات الشاسعات، وتزور البلاد النائيات، وتفعل من الأعاجيب ما لا يقع على بال، ويرى المرء في نومه ما لم يكن يحظى برؤيته في اليقظة، ومع ذلك لا تُعرف لهذه الروح كيفية معينة، ولا حقيقة مدركة، غير أنها تذهب وتجيء، وتصعد وتهبط، وتدخل وتخرج، وهي حية، عالمة، قادرة، سميعة

---

(١) انظر: الاعتصام ٢/٣١٨.

بصيرة[١]، إلى غير ذلك من صفاتها، مما وردت به النصوص، ودلت عليه الشواهد العقلية[٢]، ومع ذلك فالعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ ولذا لما سئل الرسول، ﷺ، عن الروح، أي عن كيفيتها وحقيقتها، كان الجواب من الله العليم الحكيم بقوله: ﴿**قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً**﴾. [سورة الإسراء، الآية: ٨٥][٣].

يقول الأستاذ سيد قطب ـ رحمه الله ـ[٤]: «والمنهج الذي سار عليه القرآن ـ وهو المنهج الأقوم ـ أن يجيب الناس عما هم في حاجة إليه، وما يستطيع إدراكهم البشري بلوغه ومعرفته، فلا يبدد الطاقة العقلية التي وهبها الله لهم فيما لا ينتج ولا يثمر، وفي غير مجالها الذي تملك وسائله، وتحيط به... وليس في هذا حجر على العقل البشري أن يعمل، ولكن فيه توجيهًا لهذا العقل أن يعمل في حدوده، وفي مجاله الذي يدركه، فلا جدوى من الخبط في التيه. ومن إنفاق الطاقة فيما لا يملك العقل إدراكه؛ لأنه لا يملك وسائل إدراكه».

---

(١) انظر: الرسالة التدمرية ٣٧ ط جامعة الإمام.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٩/٣٠٢.

(٣) انظر: البخاري ٨/٤٠١ رقم ٤٧٢١.

(٤) ظلال القرآن ٤/٢٢٤٩.

والعقل إنما يستند في أحكامه إلى معطيات الحس، التي تأتيه عبر رسله، كالسمع والبصر، وغيرهما من الحواس، وهذه تنقل - بدورها - مدركاتها، عن أشياء موجودة مشهودة، تقع عليها الحواس مجتمعة أو منفردة، فيقوم العقل بعملية التركيب والتحليل، والتجميع والتفريق، وقياس الأشباه والنظائر، ثم استنباط القواعد واستخراج النتائج، واستصدار الأحكام، وهو في كل هذا العمل إنما يعتمد على معطيات حسية، لها وجود مشهود، ولو تعدى هذا المجال لنطق بغير علم، وحكم من غير هدى.

أقسام العلوم: تنقسم العلوم من حيث إدراك العقل لها إلى ثلاثة أقسام[1]:

الأول: **العلوم الضرورية**، وهي التي لا يمكن التشكيك فيها، إذ أنها تلزم جميع العقلاء ولا تنفك عنهم، كعلم الإنسان بوجوده، وأن الاثنين أكثر من الواحد، واستحالة الجمع بين النقيضين، أو رفعهما، إلى غير ذلك مما يسمى بقوانين العقل الضرورية.

الثاني: **العلوم النظرية**، وهي التي تُكتسب بالنظر والاستدلال، وهذا النظر لابد في تحصيله من علم ضروري يستند إليه، حتى يُعرف وجه الصواب فيه، وهذا القسم تدخل فيه كثير من العلوم،

---

(١) انظر: الاعتصام ٢/٣١٨ - ٣٢٢.

كالطبيعيات والرياضيات والطب والصناعات، وهو نوعان: نوع يتمحض العمل فيه للعقل، وهذا عادة يكون في العلوم المفضولة ـ كما تقدم ـ والآخر يكون بالنظر في أدلة الشرع، وبذل الوسع لإقامة العبودية، قال الشافعي ـ رحمه الله ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وعلاماتٍ وبالنجم هم يَهتدون**﴾. [سورة النحل، الآية: ١٦] قال: «فخلق لهم العلامات، ونصب لهم المسجد الحرام، وأمرهم أن يتوجهوا إليه، وإنما توجههم إليه بالعلامات التي خلقها لهم، والعقول التي ركبها فيهم، التي استدلوا بها على معرفة العلامات، وكل هذا بيان ونعمة منه ـ جل ثناؤه ـ»[1].

الثالث: **وهذا القسم لا يعلم بواسطة العقل**، إلا أن يعلمه، بأنه يجعل له طريق للعلم به، وذلك كالغيبيات، سواء كانت من قبيل ما يعتاده علم العبد: كعلمه بما تحت رجليه، وعلمه بالبلد القاصي عنه، الذي لم يتقدم له به عهد، أو لا: كعلمه بما في اليوم الآخر من بعث وحساب وجزاء، وتفاصيل ذلك، فهذا لا يعلم إلا عن طريق الخبر، ويدخل في ذلك كثير من مسائل الاعتقاد ولاسيما التفصيلية منها.

---

(١) انظر: الرسالة ص: ٣٨.

المطلب الثاني

موقع العقل من المطالب الاعتقادية

تقدّم في المطلب السابق ـ تقسيم المدركات العقلية إلى علوم ضرورية، وممكنة (مكتسبة) وممتنعة، أما العلوم الضرورية فقد جادل الإسلام بها أصحاب العقائد الفاسدة، وحاكمهم إليها، لأنها قوانين فطرية، لا ينكرها إلا مكابر أو جاهل لا يتصور ما يقول، فكان يطالبهم بالجمع بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، وإلحاق الشيء بنظيره، والفرع بأصله، والاستدلال بالأثر على المؤثر، ويذكرهم دائمًا بتحكيم العقل، والبعد عن الهوى؛ فيلجئهم إلى موقف حرج مع أنفسهم؛ حتى يظهر لهم التناقض والتنافر بين ما يعتقدونه من عقائد، وبين القوانين العقلية التي يستوي فيها كل الناس، فلا يبقى أمامهم إلا الكفر بعقائدهم، وموافقة الأحكام العقلية، ومن ثم الدخول في دين الله ـ تعالى ـ، دين الفطرة، أو البقاء على ما هم عليه، مع شهادتهم على أنفسهم بالتناقض والاضطراب، كما هو حال أهل الشرك والضلال، قال الله ـ تعالى ـ حاكيًا مقالة بعضهم. . . : ﴿**وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم**﴾. [سورة الأنفال، الآية: ٣٢]. قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «هذا من كثرة

جهلهم، وشدة تكذيبهم وعنادهم، وعتوهم، وهذا مما عيبوا به، وكان الأولى لهم أن يقولوا: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك، فاهدنا له، ووفقنا لاتباعه...»(١).

أما العلوم التي لا تدركها العقول، فمنها مسائل الاعتقاد، ولاسيما التفصيلية منها، فالعقول ما كانت لتعلم بها لولا مجيء الوحي بها، وذكره لأدلتها العقلية، وهذا في غير المسائل الكبار من الإقرار بوجود الله وتوحيده ونحو ذلك، فإن النفوس مفطورة على معرفة خالقها(٢). **لكن المقصود هو تفاصيل هذه المسائل**، وهي التي استقل الوحي بتعريفها وبيانها، وإرشاد العقول إلى طرق العلم بها، فالعقول ما كانت لتدركها لولا تنبيه الوحي وإرشاده إلى طرق معرفتها.

وأيضا ـ فإن كثيرا من مسائل الاعتقاد ـ بعد معرفتها والعلم بها عند العقول ـ لا تدرك العقول حقيقتها وكيفياتها، كصفات الله ـ تعالى ـ وأفعاله، وحقائق ما ذكر من أمور اليوم الآخر من بعث،

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٣٠٤ ط عيسى البابي.

(٢) وهذه المسائل الكبار مع أن النفوس مفطورة على معرفتها، فقد جاء الوحي ـ أيضًا ـ بأدلتها العقلية، مما لا يستطيع أحد من المتكلمين الإتيان بما يضاهيها.

وحساب، وجزاء، وما في الجنة والنار من النعيم والعذاب؛ والعقل وإن كان لا يدرك ما هي عليه من الكيفيات، فهو - أيضًا - لا يحيل ذلك، ولا يمنع إمكان وجوده؛ لأن عدم إدراكه لها إنما هو نتيجة افتقاره إلى وسائل العلم بها، فالعلم بالشيء فرع عن تصوره، والتصور لا يقوم إلا على معطيات حسية، وهذا أمر متعذر بالنسبة لمسائل الغيب، والشريعة - كما قيل - جاءت بمحارات العقول لا بمحالاتها.

أما إمكان وجود مسائل الغيب، فالعقل يقر به، ولا يحيله؛ لأن الإمكان الخارجي قد يكون بعلم العبد بوجود الشيء نفسه، أو وجود نظيره، أو جود ملزومه، أو وجود شيء أبلغ في الوجود من ذلك الأول[١]، ولهذا ضرب الله - تعالى - الأمثال في القرآن الكريم، لتقرير مسائل الغيب، تنبيهًا للعقول على إمكان وجودها: فاستدل على النشأة الآخرة بالنشأة الأولى، وعلى خلق الإنسان بخلق السمٰوات والأرض وهي أعظم وأبلغ في القدرة، وعلى البعث بعد الموت بإحياء الأرض الميتة بعد إنزال الماء عليها، إلى غير ذلك من الأمثال المضروبة في القرآن الكريم[٢].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٣١، ٣٢.

(٢) انظر: المرجع السابق ١/ ٣٢ وما بعدها للوقوف على أمثلة من ذلك.

يقول ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وكل واحد من وحدانية الربوبية والإلهية ـ وإن كان معلومًا بالفطرة الضرورية البديهية، وبالشرعية النبوية الإلهية ـ فهو ـ أيضًا ـ معلوم بالأمثال المضروبة، التي هي المقاييس العقلية»[١] ويقول ـ رحمه الله ـ في موضع آخر: «القرآن جاء بالأدلة العقلية على أكمل وجه، على أصول الدين من الإلهيات والنبوات والسمعيات وغيرها»[٢].

إن الله ـ تعالى ـ أسس دينه وبناه على الاتباع، وجعل العقل في ذلك تابعًا له، والدين بأصوله وفروعه لا يتعارض والمدركات العقلية، فالعقل الصريح لا يمكن ـ بحال ـ أن يعارضه نص صحيح (سندًا ودلالة)، بل بينهما تعاضد وتأييد، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وليس في الكتاب والسنة وإجماع الأمة شيء يخالف العقل الصريح، لأن ما خالف العقل الصريح باطل، وليس في الكتاب (والسنة)[٣] والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس، أو يفهمون منها معنى باطلاً، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة»[٤].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٣٧.

(٢) المرجع السابق ٣/ ٢٩٦.

(٣) هذه اللفظة ليست في الأصل، إنما وضعتها لتحقيق المقابلة في الألفاظ.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/ ٤٩٠.

أما أهل البدع من الفلاسفة والمتكلمين، فقد أسسوا دينهم على معقولات من عند أنفسهم ـ مع اختلافهم وتنازعهم فيها ـ وسموها قطعيات، وجعلوا النصوص تبعًا لها، فإن أفصحت النصوص بموافقتها أخذوا بها معضدين، وإن خالفت ردوا ألفاظها بالطعن والتكذيب، أو معانيها بالتأويل (التحريف)؛ فنهجوا في ذلك نهج من استغنى عن النبوة بهواه، وعن الوحي برأيه، حتى ثقل عليهم الإيمان بحقائق أسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته، ونصوص البرزخ، والبعث، والحساب والجزاء والميزان والصراط، لعدم إدراكهم لها بعقولهم، وما دروا أن عدم الإدراك صورة من صور عجز الإنسان وضعفه، وافتقاره إلى خالقه، ولا يعني عدم المُدْرَك، قال ـ تعالى ـ: ﴿**لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ١٠٣]. قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «فالذي نفته ـ أي الآية ـ: الإدراك الذي هو بمعنى رؤية العظمة والجلال، على ما هو عليه، فإن ذلك غير ممكن للبشر، ولا للملائكة، ولا لشيء»(١).

فالواجب على المؤمن إذا سمع شيئًا من أمور الدين، فوعاه قلبه وفهمه، فليحمد الله على هذه النعمة والمنة والتوفيق، وإن لم يستطع فهمه وإدراكه، فليؤمن بذلك وليصدق به ـ وهو مقتضى الإيمان بالله

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٣٠٤ (ط الشعب).

ورسالاته ـ وليعتقد أن هذا من قبيل ربوبيته ـ تعالى ـ وقدرته، ويكتفي في ذلك بأن ربه وخالقه بكل شيء عليم، وعلى مايشاء قدير[١].

فالعقول قاصرة عن تحصيل المعرفة الدينية، فما قامت الحجة على الخليقة إلا ببعثة الرسل ونزول الكتب؛ لكن العقل شرط في التكليف، وآلة للتمييز بين القبيح والحسن، والسنة والبدعة، والرياء والإخلاص، ولولاه لم يكن تكليف، ولا توجه أمر ولا نهي؛ لكنه ـ دائمًا ـ يحتاج إلى هداية الوحي، وتنبيه الرسل؛ لتقويمه وتأييده، فمثلاً أهل الفترات قد وضعوا أحكامًا على العباد بمقتضى السياسات، لا تجد فيها أصلاً منتظمًا، ولا قاعدة مطردة على الشرع بعد ما جاء، بل استحسنوا أمورًا تجد العقول ـ بعد تنويرها بالشرع ـ تنكرها، وترميها بالضلال والجهل والبهتان، والحمق، مع الاعتراف بأنهم أدركوا بعقولهم أشياء وافقت، وجاء الشرع بإقرارها وتصحيحها، وهذا بالنسبة لما لم يصيبوا فيه وجه الحق والصواب، قليل نادر، ولأجل ذلك وقع الإعذار والإنذار ببعثة الرسل، مبشرين ومنذرين؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، فلله الحجة البالغة، والنعمة السابغة[٢].

---

(١) انظر: صدق الكلام للسيوطي ١٨٢، ١٨٣.

(٢) انظر: الاعتصام ٢/٣٢١.

والمقصود ـ في هذا الفصل ـ بيان أن العقل مصدر من مصادر المعرفة الدينية، لكنه ليس مصدرًا مستقلًّا، بل يحتاج إلى تنبيه الشرع، وإرشاده إلى الأدلة، لأن الاعتماد على محض العقل، سبيل للتفرق والتنازع، وهو حال الفلاسفة والمتكلمين؛ إذ لا تكاد تجد مسألة ـ حتى التي يسمونها: قطعيات ـ إلا واشتد بينهم فيها النزاع، وعظمت الخصومة، لا لأنها في غاية الدقة، فمسائل الحساب والهندسة أدق منها، ومع ذلك فغالب ما فيها متفق عليه، ولكن لسوء طريقتهم، وفساد مناهجهم[1]، فإنهم قد اعتقدوا في طرقهم ومناهجهم القطع، وفي نصوص الشرع (الكتاب والسنة) الظن، فقدموا الأولى على الثانية في كل حال، فعبدوا الله بغير دينه الذي أنزله على رسوله، ﷺ، والله ـ تعالى ـ يقول ـ حكاية لسؤال الملائكة أهل النار وجوابهم ـ: ﴿**ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى**﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧١].

علمًا بأن لهم عقولاً، وقد عمروا بها الأرض، وكانوا أكثر أموالاً وجمعًا. ﴿**فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون**﴾.

[سورة الأحقاف، الآية: ٢٦].

---

(١) انظر: إيثار الحق لابن الوزير ص١٣.

فالرسول، ﷺ، لم يشتغل بتعليم أصحابه، التكلم بالجوهر، والعرض، والحدوث والقدم، بل كانوا جميعًا يستدلون على المطالب الإلـهية، والمعارف الشرعية بما في الكتاب والسنة، وذلك لاشتمالها على تلك المطالب وأدلتها[1]: يقول ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ في معرض نقده لأهل الكلام ـ: «. . . ومعاني الكتاب والحديث، وما أودعاه من لطائف الحكمة، وغرائب اللغة، لا يدرك بالفطرة والتولد، والعرض والجوهر، والكيفية والكمية والأبنية»[2].

وكان السلف إذا سُئل أحدهم عن مسألة من مسائل الاعتقاد، أجاب بنصوص الكتاب أو السنة، كما فعل جعفر بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ مع النجاشي ـ ملك الحبشة ـ وقد سأله النجاشي عن حقيقة عيسى، عليه الصلاة والسلام، فأجاب جعفر بما في سورة مريم، فعقل النجاشي ذلك عنه، وكان سببًا في إسلامه[3].

فالعقل دليل من أدلة المعرفة عامة، والدينية منها خاصة، والوحي جاء بالأدلة العقلية صافية من كل كدر، ومسائل الاعتقاد وردت بها النصوص، وبأدلتها العقلية، وما على العقل إلا فهمها وعقلها.

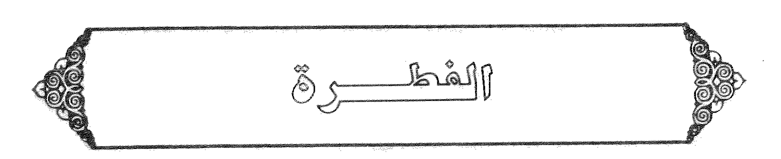
---

(١) انظر: البرهان القاطع لابن الوزير ٥٢.

(٢) تأويل مختلف الحديث ١٣ ـ ١٤.

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد ٣/ ١٨٠ ـ ١٨٥، رقم ١٧٤٠ وإسناده صحيح ط دار المعارف.

المصدر الخامس



المبحث الأول
معنى الفطرة في اللغة والاصطلاح

أولاً: معنى الفطرة في اللغة: الفطرة من فطر الشيء، يفطره فطرًا، فانفطر، وفطره: شقّه، والفطر: الشقّ ومنه قوله ـ تعالى ـ ﴿إذا السماء انفطرت﴾. [سورة الانفطار، الآية: ١] أي انشقت.

وفطر الله الخلق يفطرهم: خلقهم وبدأهم قال ـ تعالى ـ: ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض﴾ [سورة فاطر، الآية: ١] أي خالقهما ومبتدئهما، كما روي ذلك عن ابن عباس[1] والفطرة ـ أيضًا ـ الخلقة، أنشد ثعلب[2]:

(١) تفسير ابن كثير ٦/٥١٩.

(٢) لسان العرب ٥/٥٦.

«هــون عليــك، فقــد نال الغني رجــل

في فطرة الـكـلـب لا بالـديـن والحسب»

فأصل الكلمة يرجع إلى التشقق، والابتداء، والخلق. والمعنيان الأخيران (الابتداء والخلق) يناسبان المعنى الاصطلاحي، كما سيتبين ذلك.

ثانيًا: معنى الفطرة في الاصطلاح

معناها الإسلام دين الله - تعالى - وهو أشهر الأقوال وأصحها، وهو المعروف عند عامة السلف من أهل العلم بالتأويل.[1] واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها:

١ - قوله - تعالى -: ﴿**فأقم وجهك للدين حنيفًا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون**﴾. [سورة الروم، الآية: ٣٠]. قال ابن كثير - رحمه الله -: «فإنه - تعالى - فطر خلقه على معرفته وتوحيده، وأنه لا إله غيره».[2] والحنيفية: الإسلام وأركانه، قاله الضحاك والحسن ومجاهد وغيرهم. قوله: ﴿**لا تبديل لخلق الله**﴾.

---

(١) انظر: تجريد التمهيد، ٢٩٧، ودرء تعارض العقل ٨/ ٤١٠، وشفاء العليل ٣٨٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٦/ ٣٢٠.

معناه: أن الله ساوى بين خلقه كلهم في الفطرة على الجبلة المستقيمة[١].

٢ ـ قوله، ﷺ: **«كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه، أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة، هل ترى فيها جدعاء**، ثم يقول أبوهريرة ـ الراوي ـ: اقرأوا إن شئتم **﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾**»[٢].

وهذا الحديث يدل على أن الفطرة الإسلام من وجوه:

الأول: الروايات المختلفة الألفاظ المتفقة المعاني، مما يجعل بعضها يفسر بعضًا، مثل: **«ما من مولود يولد إلا وهو على الملة»**.[٣] **«إلا على هذه الملة»**[٤].

الثاني: أجمع العلماء على أن المراد بالفطرة في الآية الإسلام[٥].

وفسَّر أبوهريرة ـ رضي الله عنه ـ وهو راوي الحديث، الحديث بالآية، وتفسير الراوي له قيمته؛ لأنه أعلم بما سمع.

الثالث: سئل أبوهريرة عن رجل عليه رقبة مؤمنة، أيجزي عنه

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ٦/ ٤٣٠.

(٢) مسلم ٤/ ٢٠٤٧، ٢٠٤٨ رقم ٢٦٥٨.

(٣) (٤) تقدم تخريجهما.

(٥) انظر: تجريد التمهيد ٢٩٧.

الصبي أن يعتقه وهو رضيع، فقال: «نعم، لأنه ولد على الفطرة». يعني الإسلام[١].

الرابع: ذكر الحديث التغيير لملل الكفر دون ملة الإسلام، فعلم أنه يتحول عن الإسلام إلى غيره[٢].

الخامس: قوله في الحديث: «هل تحسون فيها من جدعاء»؟ أي أن البهيمة خلقت سليمة، ثم جدعت بعد ذلك، فكذلك الولد يولد سليمًا من الكفر؛ مؤمنًا مسلمًا ثم يطرأ عليه الكفر بعد ذلك. فالعيب الذي طرأ على البدن يقابله العيب الذي طرأ على الدين، وهو الكفر.

المعترضون على تفسير الفطرة بالإسلام: لخص أبوعمر بن عبدالبر اعتراضهم في أن الإسلام والإيمان: قول واعتقاد وعمل، وهذا معدوم من الطفل، لا يجهل ذلك ذو عقل[٣].

والجواب: مما ينبغي علمه أنه إذا قيل إنه يولد على الفطرة، أو على الإسلام فليس المراد به أنه حين خرج من بطن أُمِّه يعلم هذا الدين ويريده. ﴿**والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون**

(١) م. س ٣٠٠.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٣٧٢.

(٣) انظر: تجريد التمهيد ٣٠٠.

شيئًا. . . ﴾. [سورة النحل، الآية: ٧٨]. ولكن فطرته موجبة مقتضية لدين الإسلام، ومحبته، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بالخالق، ومحبته، وإخلاص الدين له، وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئًا فشيئًا، بحسب كمال الفطرة واستعدادها، وسلامتها من المعارض؛ إذ لو خلي وعدم المعارض لم يعدل عن الإسلام إلى غيره[1].

المبحث الثاني

ما بين المعرفة والفطرة

المطلب الأول

فطرية المعرفة

هناك قوانين (سنن) فطرية، يرجع الناس إليها ليتعرفوا من خلالها على الأشياء، وهذه القوانين مغروزة في فطرة كل أحد من بني آدم، صغارهم وكبارهم، وتسمى - أيضًا - بالضرورات العقلية[2]، وهي

---

(١) انظر: درء التعارض ٨/ ٣٥٩ وشفاء العليل ٣٨١.

(٢) يجد الباحث تشابهًا شديدًا بين ما يسمى بالضرورات العقلية، والقوانين الفطرية، وبعد النظر تبين لي أن الفطرة أخص من العقل، فمسائل الفطر كلها تحصل بالاضطرار، وتلازم النفس من غير انفكاك، وهي هنا قد تسمى بالضرورات العقلية، والعقل فيه قدر زائد وهو ما يحصل بالكسب والنظر والبرهان.

التي لا يستغني عنها أحد، ولا يجادل في التصديق بها والتحاكم إليها إلا من فقد عقله، وطمست بصيرته، ومسخت فطرته، وارتضى لنفسه طريق العناد، والاستكبار، من أمثال السوفسطائيين الذين يجادلون في البدهيات من الأمور الحسية وغيرها، فليس عندهم شيء ثابت مستقر، **بل الكل في حركة وتغير**، فقد يأتي الواحد منهم بنقيض ما أثبته بالأمس من القضايا، غايتهم الجدال، والتنكر للثوابت والبدهيات، ويكفي أن من سار على منهاجهم، أن يتعرض للشك في وجود نفسه[1]. **ومن أمثال الفلاسفة**، ومن شايعهم من متكلمة الإسلام، الذين جعلوا وجود الخالق ـ سبحانه ـ مسألة نظرية يطلبون عليها الأدلة، ويتعبون الأذهان لتقريرها، ووجوده أظهر من وجود أي موجود، وهذا من أعظم المكابرات، كما سيأتي بيانه.

والناس مفطورون على العلم بالقوانين العقلية، التي لا ينازع فيها أحد من عقلاء بني آدم، لأن مبنى العقل على صحة الفطرة وسلامتها[2].

ومن هذه العلوم الضرورية، والتي تعلم بالفطر: العلم بأن

---

(١) انظر: الفصل لابن حزم ١/٤٣ وما بعدها.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين ص٣٢٣.

الحادث لابد له من محدث يحدثه، كالبنيان ـ مثلاً ـ لابد له من بانٍ، والكتابة لابد لها من كاتب، هذا يعرفه كل أحد بفطرته، لا يحتاج إلى استدلال، ولا نظر: فالطفل الصغير إذا ضربه أحد من خلفه، التفت باحثًا عن الضارب، لعلمه أن الضربة لابد لها من ضارب.

ومنها العلم بأن الجزء أقل من الكل، فلو أعطيت الصبي الصغير ـ في أول تمييزه ـ تمرة واحدة، قد يبكي، فإذا زدته ثانية وثالثة سُرَّ وهدأ.

ومنها العلم بأن المتناقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان في آن واحد، كالموت والحياة، والحركة والسكون، بل حدوث أحدهما يعني انتفاء الآخر، وكذا العكس، كالطفل يعلم استحالة الجمع بين بقائه في مكان ما، وبين ذهابه عنه.

ومنها أن علم ما غاب عنك لا ينال إلا بسبب، ولذا إذا سألت الطفل المميز عن شيء لا يعرفه، أنكر، وقال لك: لا أدري.

وذكر أبو محمد بن حزم ـ رحمه الله ـ طرفًا من هذه العلوم الضرورية[1]. ثم قال: «فهذه أوائل العقل التي لا يختلف فيها ذو عقل... وليس يدري أحد كيف وقع له العلم بهذه الأشياء كلها، بوجه من الوجوه...». ثم قال: «فهذه المقدمات الصحاح التي

---

(١) انظر: الفصل ١/ ٤٠، ٤١.

ذكرناها، هي التي لا شك فيها، ولا سبيل إلى أن يطلب عليها دليلاً، إلا مجنون أو جاهل، لا يعلم حقائق الأشياء، وَمَنْ الطفلُ أهدى منه، وهذا أمر يستوي في الإقرار به كبار بني آدم، عليه السلام، وصغارهم في أقطار الأرض إلا من غالط حسه. وكابر عقله، فيلحق بالمجانين»[١].

لذلك فقد أودع الله ـ تعالى ـ قلوب بني آدم من المعارف الفطرية الضرورية ما يفرقون به بين الحق والباطل، وما يجعلها مستعدة لإدراك الحقائق، ومعرفتها، ولولا ما في القلوب من هذا الاستعداد والتمكن، ما أفاد النظر ولا الاستدلال ولا البرهان، كما أنه ـ سبحانه ـ جعل الأبدان مستعدة للاغتذاء بالطعام والشراب، ولولا هذا الاستعداد لما أمكن تغذيتها وتربيتها. ـ وأيضًا ـ فكما أن في الأبدان قوة تفرق بين الغذاء الملائم والمنافي، ففي القلوب قوة تفرق بين الحق والباطل، وأعظم من ذلك[٢].

وعليه، فالعلوم النظرية لابد أن ترجع إلى العلوم الضرورية الفطرية، فالبدهيات، والضروريات أصل النظريات، والقدح في الأولى بطريق الثانية، هو قدح في الأصل بطريق الفرع، مما يلزم منه

---

(١) الفصل ١/ ٤١.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٦٢.

فساد النظريات، ومن ثم لم يصح القدح بها[١].

والذي يطلب الاستدلال على الأمور الفطرية البدهية، لابد أن يقع في الدور القبلي، وهو باطل بإجماع العقلاء، فلابد للعلوم النظرية من مقدمات ضرورية، تنتهي إليها؛ حتى لا تتسلسل المعلومات عند الإنسان؛ لأن الإنسان حادث، والعلم في قلبه كذلك، فلو قدر أن لا يحصل في قلبه علم إلا بعد علم قبله، للزم أن لا يحصل في قلبه علم ابتداء، فلابد إذًا من علوم بديهية أولية يبتدئها الله ـ تعالى ـ في قلبه، وغاية النظريات أن تنتهي إليها[٢].

لكن هذه العلوم الضرورية قد يعرض لها شبهات ووساوس كالتي عند السوفسطائية، فهذه الشبهات والوساوس لا يمكن دفعها بالبراهين النظرية؛ لأن غاية البرهان ـ كما تقدم ـ أن ينتهي إلى العلوم الضرورية، فإذا وقع الشك فيها انقطع طريق البرهان والنظر والبحث؛ ولهذا كان من أنكر العلوم الحسية والضرورية لا يناظر، بل إذا كان جاحدًا معاندًا، عوقب حتى يعترف بالحق، وإن كان غالطًا: إما لفساد عرض لحسه، أو عقله، عولج بما يوجب حصول شروط العلم له، وانتفاء موانعه، وإن كان الفساد في طبيعته عولج

---

(١) انظر: المرجع السابق ٦/١١٣.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٠٩.

بالأدوية الطبيعية، أو بالدعاء والرقى، وإن لم يفد معه شيء تُرك ولم يُكلم، لأن الذي يخاطب بالبرهان والاستدلال هو من كانت عنده مقدمات ضرورية علمية، وكان ممن يمكنه النظر فيها نظرًا يفيده العلم بغيرها، أما من عدم المقدمات الضرورية، الفطرية، فلا يمكن مخاطبته بالنظر والاستدلال[١].

فالوسوسة والشبهة القادحة في العلوم الضرورية لاتزال بالبرهان، بل متى فكر العبد ونظر، ازداد ورودها على قلبه، وإنما تندفع بالاستعاذة بالله ـ تعالى ـ من كيد الشيطان، وطلب الهداية من الرحيم الرحمن، وهو طلب المؤمن في كل حال: ﴿**اهدنا الصراط المستقيم**﴾. [سورة الفاتحة، الآية: ٦]. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**وإما ينزغنك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله إنه سميع عليم**﴾. [سورة الأعراف، الآية: ٢٠٠] وقال في الحديث القدسي: «... **يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم**...»[٢].

ولهذا جاء في الحديث: «**يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا، وكذا، حتى يقول له: من خلق ربك، فإذا بلغ ذلك، فليستعذ بالله ولينته**»[٣].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل ٣/٣١٠.

(٢) مسلم ٤/١٩٩٤ـ ١٩٩٥ رقم ٢٥٧٧.

(٣) م. س ١/١٢٠ رقم ١٣٤.

فهذا دليل على أن الشك في المعلوم ضرورة وفطرة، لا يفيده إلا الانصراف والانتهاء، وطلب الهداية من الله ـ تعالى ـ، والاستعاذة به من كيد الشيطان، ولهذا كان الشيطان يخنس عند ذكر الله، ويوسوس عند الغفلة عن ذلك فسمي الوسواس الخناس[١].

المطلب الثاني
الفطرة والمطالب الدينية

تقدم أن الله ـ تعالى ـ فطر الناس على الدين الحق، أي أنه ـ تعالى ـ خلقهم على محبته، ورجائه، وعبادته، وأن هذه الفطرة لو خليت وعدم المعارض، لبقيت على حالتها من السلامة، والاستقامة، ولكن قد يعرض للفطرة ما يغيرها، ويحولها إلى ملل الكفر والشرك، وعليه؛ فمسائل الدين موافقة لفطر الناس ـ قبل التغيير والتحويل ـ لا تجد مسألة منها إلا وفي الفطرة ما يشهد لها بالصحة والسلامة. ولذلك أمثلة منها:

الأول: دلالة الفطرة على توحيد الربوبية:

اختلف الناس في أصل المعرفة بالخالق ـ سبحانه ـ هل هي فطرية أم نظرية؟ والصحيح الذي عليه سلف الأمة وأئمتها، وجمهور العلماء

---

(١) انظر: درء التعارض ٣/٣١٦، وتفسير ابن كثير ٨/٥٥٩ ط الشعب.

من المتكلمين وغيرهم، أنها فطرية، وخالف في ذلك الجهمية ومن شايعهم من المعتزلة والمتكلمين[١]. وترتب على مذهب القائلين بنظرية المعرفة اختلاف آخر، وهو: هل النظر واجب؟ أم لا! على **أقوال**[٢]:

الأول: أن النظر واجب، وأن المعرفة بالصانع موقوفة عليه، وهو قول الجهمية، وطوائف من المتكلمين، كأبي المعالي الجويني، وحكى الإيجي - في المواقف - الإجماع على ذلك[٣]. وهو المشهور عند المعتزلة.

الثاني: يمكن حصول المعرفة بدون النظر، لكنه طريق صحيح، وهو قول أبي سليمان الخطابي، والقاضي أبي يعلى، وأبي جعفر السمناني.

الثالث: ليس بواجب مطلقا، وهو قول آخر لأبي جعفر السمناني، وعليه أبومحمد بن حزم[٤] وغيره.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١٦/ ٣٣٠، ودلائل التوحيد للقاسمي ١٢ - ١٣.

(٢) انظر: المواقف ص٢٨. والمواقف للإيجي ٢٨.

(٣) انظر: المواقف ٢٨.

(٤) انظر: الفصل ٤/ ٦٧ وما بعدها، وقد شدد أبومحمد في الإنكار على من قال بالوجوب، وقد حصر شبهاتهم، وكر عليها بالرد، ومن عبارته: «... فلقد بقينا سنين كثيرة ولا نعرف الاستدلال، ولا وجوهه، ونحن ولله الحمد =

الرابع: هو واجب في الجملة. وهو قول للخطابي، وأبي فرج المقدسي والموجبون للنظر يقولون: هو أول الواجبات. ومنهم من يقول بل القصد إلى النظر هو أول الواجبات، وقال أبوهشام: الشك أول الواجبات[1].

وكل هذا غلط مخالف للكتاب والسنة، وإجماع السلف والأئمة، بل باطل في العقل - أيضًا -[2] وغاية ما استدل به الموجبون للنظر، إنما جاء في سياق مخاطبة المتكبرين والمعاندين، حيث أمروا بالنظر لمعرفة الحق والإقرار به، كما قال - تعالى -: ﴿**قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا. . .**﴾. [سورة سبأ، الآية: ٤٦]. وقال - تعالى -: ﴿**قل انظروا ماذا في السموات والأرض وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون**﴾. [سورة يونس، الآية: ١٠١].

وقال بعض العلماء: يجب النظر في حال دون حال، وعلى شخص

= في غاية اليقين بدين الإسلام، وكل ما جاء به محمد، ﷺ، نجد أنفسنا في غاية السكون إليه، وفي غاية النفار عن كل ما يتعرض فيه بشك. . .» ٤/ ٧١.

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/ ٣٣١، والمواقف للإيجي ص٣٢.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/ ٣٣٢.

دون شخص، فوجوبه من العوارض التي تجب على بعض الناس في بعض الأحوال، لا من اللوازم العامة، فيقال: كل علم وجب. ولم يحصل إلا بالنظر وجب فيه النظر، وأما إذا حصل ضرورة، أو حصل بدون النظر، أو لم يكن العلم واجبًا، لم يكن النظر فيه واجبًا، وذكر شيخ الإسلام - ابن تيمية - أن هذا أعدل الأقوال وكلام الأئمة والسلف إنما يدل عليه[1].

فمعرفة الخالق - سبحانه - فطرية، وإنما تكون نظرية عند من فسدت فطرته، فاحتاج إلى النظر والبرهان[2]، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الرسول، ﷺ، أنه لم يوجب هذا النظر على الأمة، ولا أمرهم به، بل ولا سلكه هو، ولا أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفة، ولو كان النظر واجبًا لكان أول ما يجب على الرسل دعوة قومهم إليه، وهذا مما علم فساده من دين الإسلام[3].

فالفطر تعرف الخالق بدون الآيات والأدلة العقلية؛ لأن معرفة الدليل تستلزم تصور المدلول عليه قبل ذلك، كما أن معرفة الاسم

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ٢/٣٤٧، ٣٤٨.

(٢) انظر: م. س ٢/٣٤٥.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/٣٤٨، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/٣٣٠.

تقتضي تصور المسمى من قبل، حتى تمكن المطابقة، وتتم المعرفة[١]، والقلوب مفطورة على الإقرار به ـ سبحانه ـ أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل: ﴿**أفي الله شك فاطر السموات والأرض**﴾. [سورة إبراهيم، الآية: ١٠][٢]. ولذلك قال أكثر العلماء والعقلاء: إن العلم بالخالق ضروري لا يحتاج إلى نظر، وإنما إلى تذكر يوقظ من سنة الغفلة؛ كالموت الذي يغفل عنه كثير من الناس وهو ضروري، وقد قال ـ تعالى ـ في مخاطبة العقلاء به ـ ﴿**إنك ميت وإنهم ميتون**﴾. [سورة الزمر، الآية: ٣٠][٣]، **فالألسنة تنطلق بذكره ـ تعالى ـ عند الكوارث، والنفوس تلجأ إليه عند دفع المضار، ولو قيد لسان المضطر لنطق جنانه، وأفصحت إشاراته وأركان، ووجد حرارة تدفعه إلى بارئه، وتضطره إلى منشئه، وهذا الشعور لا صنع فيه للبشر، ولا كسب لهم فيه، لا بتقليد ولا نظر، بل هو لازم من لوازم الإنسانية، وصفة من صفاتها الذاتية ﴿فِطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين**

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١/٤٨، ٤٩، ١٦/٣٢٤، ومدارج السالكين لابن القيم الجوزية ١/٥٩، ٦٠.

(٢) انظر: شرح الطحاوي ص١٧.

(٣) انظر: إيثار الحق لابن الوزير اليماني ص٤٢، ودلائل التوحيد للقاسمي.

القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ [سورة الروم، الآية: ٣٠][1].

ولذلك قال الشهرستاني ـ رحمه الله ـ: «فما عددت هذه المسألة ـ توحيد الربوبية ـ من النظريات التي يقام عليها برهان، فإن الفطر السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها، وبديهة فكرتها، على صانع حكيم، عالم، قدير...». **ثم قال:** «ولهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع، وإنما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشريك...» ثم عرض لمسالك المتكلمين في إثبات الصانع، وأكد أنها دون ما شهدت به الفطرة الإنسانية، من احتياج في ذاتها إلى مدبر هو منتهى الحاجات، فيرغب إليه ولا يرغب عنه، ويستغنى به، ولا يستغنى عنه...[2].

الثاني: دلالة الفطرة على توحيد الأسماء والصفات:

الخلق مفطورون على كون الخالق ـ سبحانه ـ أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم، وأكمل من كل شيء، فهذا مستقر في فطر الناس، وهو ضروري في حق من سلمت فطرته[3]، وتفصيل ذلك إنما يعلم

---

(١) انظر: دلائل التوحيد للقاسمي ص١٢ ـ ١٤.

(٢) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام لعبدالكريم الشهرستاني ص١٢٤، ١٢٥.

(٣) انظر: مجمع فتاوى ابن تيمية ٦/٧٢، ٧٣.

بالسمع الذي جاءت به الرسل، صلوات الله وسلامه عليهم.

فدلالة الفطرة على الصفات واضحة وبينة، فإن كل محدَث لابد له من محدِث، وهذا المحدث لابد أن يكون قادرًا، عالمًا، مريدًا، حكيمًا: فالفعل يستلزم القدرة، والإحكام يستلزم العلم، والتخصيص يستلزم الإرادة، وحسن العاقبة يستلزم الحكمة[1].

وفي الفطرة الإقرار لله ـ تعالى ـ بالكمال المطلق، الذي لا نقص فيه من وجه من الوجوه، وكذلك في الفطرة تنزيهه عن النقائص والعيوب[2]، فواهب الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام ـ إلى غير ذلك من صفات الكمال ـ أولى بالاتصاف بها من غيره.

ومن القضايا البديهية المستقرة في الفطر، أن الذي يعلم والذي يقدر والذي يتكلم ويبصر ويسمع أكمل من العادم لذلك، ولهذا يذكر الله ـ تعالى ـ هذه المسألة بخطاب الاستفهام الإنكاري، ليبين أنها مستقرة في الفطرة، وأن النافي لها قال قولاً منكرًا في الفطر، قال ـ تعالى ـ: ﴿**أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون**﴾. [سورة

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/١٢٤، ١٢٥ ومفتاح دار السعادة لابن قيم الجوزية ١/٣٠٤.

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص٤٠٤.

النحل، الآية: ١٧]. فالتسوية منكرة في الفطر، وينكر ذلك على من سوى بينهما ـ وأيضًا ـ فالعادم لصفات الكمال ناقص، لا يمكن أن يكون ربًّا، ولا معبودًا، وأن العلم بذلك فطري، كما قال الخليل: ﴿**يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يُغني عنك شيئًا...**﴾. [سورة مريم، الآية: ٤٢]. وقال ـ تعالى ـ عن عجل بني إسرائيل: ﴿**ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه وكانوا ظالمين**﴾. [سورة الأعراف، الآية: ١٤٨][(١)].

ولذلك كان قول نفاة الصفات مخالفًا لفطر الناس، موصوفًا بالشذوذ والنكران حتى التزموا ـ بسببه ـ من الباطل والمحال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال، حتى قيل: المعطل يعبد عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا، وعبادة الصنم أقرب إلى المعقول من عبادة العدم، وفي كل شرّ.

دلالة الفطرة على صفة العلو لله ـ تعالى ـ:

العلم بأن الله ـ تعالى ـ فوق العالم علم فطري، وذلك أن الخلق إذا ضربهم أمر وشدة، توجهوا بقلوبهم إلى الله ـ تعالى ـ، يدعونه ويسألونه، وهذا أمر متفق عليه بين الأمم التي لم تتغير فطرتها؛ يوجد ذلك عند الأعراب، والعجائز والصبيان، من المسلمين، واليهود

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٥٣ وما بعدها.

والنصارى، والمشركين، ومن لم يقرأ كتابًا، ولم يتلق عن معلم ولا رسول[١]، فالخلق - جميعًا - بطباعهم وقلوبهم السليمة، يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله - تعالى -، فتسموا قلوبهم صعودًا إلى السماء، وتشخص أبصارهم إليها لا لأنها قبلة الدعاء - كما يقوله نفاة العلو -[٢] ولكن لأن في قلوبهم حرارة تطلب العلو، وأن الله - تعالى - هوالعلي الأعلى، وقد ذكر الشيخ محمد بن طاهر المقدسي، أن الشيخ أباجعفر الهمذاني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني وهو يتكلم في نفي صفة العلو، وهو يقول: «كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان». فقال الشيخ أبوجعفر: «أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: ياالله، إلا وجد في قلبه ضرورة طلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا؟» قال: فلطم أبوالمعالي على رأسه ونزل، وأظنه قال: وبكى وقال: «حيرني الهمذاني حيرني!»[٣].

---

(١) انظر: م.س ١٦/ ١٢.

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص٢٦٤، ٢٦٥.

(٣) انظر: شرح الطحاوية ص٢٦٣ ودلائل التوحيد للقاسمي ص١٥ والعلو للعلي الغفار، ص١٥٦، ١٥٧.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وأكثر الفطر السليمة، إذا ذكر لهم قول النفاة بادروا إلى تجهيلهم وتكفيرهم، ومنهم من لا يصدق أن عاقلاً يقول ذلك؛ لظهور هذه القضية عندهم، واستقرارها في أنفسهم، فينسبون من خالفها إلى الجنون، حتى يروا ذلك في كتبهم، أو يسمعوه من أحدهم. ولهذا تجد المنكر لهذه القضية يقرّ بها عند الضرورة، ولا يلتفت إلى ما اعتقده من المعارض لها. فالنفاة لعلو الله إذا ضرب أحدهم شدة وجه قلبه إلى العلو يدعو الله»(١).

الثالث: دلالة الفطرة على توحيد الألوهية:

لقد ثبت استحالة أن يكون لهذا العالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهو ما يسمى بدليل التمانع(٢)، وهو تمانع في الفعل والإيجاد، كذلك يستحيل أن يكون لهذا العالم إلهان، معبودان، يقصدان بالدعاء، والذلّ والمحبة والإخلاص، فذاك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في العبادة والقصد، وكلاهما أمر مستقر في الفطر(٣)، ولو خلي الطفل وما فطر عليه، ولم يعترض لفطرته

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٣٤٣.

(٢) انظر: تعريف هذا الدليل في كتاب: مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ص: ١٥٧، بتحقيق، مطبعة مخيمر، وشرح الطحاوية ص١٩.

(٣) انظر: شرح الطحاوية ص٢٧.

مانع، لاستمر عارفًا بربه، موحدًا له، محبًّا إياه، مخلصًا له الدين،[١] لكن لما كان علم نفوس بني آدم بحاجتهم وفقرهم إلى الرب الخالق - تعالى - قبل علمهم بحاجتهم إلى الإله المعبود، وقصدهم إياه لدفع حاجاتهم العاجلة قبل الآجلة، كان إقرارهم بالله - إقرارًا فطريًّا - من جهة ربوبيته أسبق من إقرارهم به من جهة ألوهيته[٢]، وكلاهما مستقر في الفطر - كما تقدم - وذلك لأن القلوب مفطورة على معرفة الله، ومحبته، والإخلاص له، والإقرار بشرعه، وإيثاره على غيره، فهي تعرف ذلك وتشعر به مجملاً، ومفصلاً بعض التفصيل، فجاءت الرسل تذكرها بذلك وتنبهها عليه، وتفصله لها، وتبينه، وتعرفها الأسباب المعارضة لموجب الفطرة، المانعة لها من اقتفاء أثر الشرع.

فالقلوب مفطورة على الإقرار بالله - تعالى - تصديقًا به، وتدينًا له، لكن قد يعرض لها ما يفسدها، ويخرجها عما فطرت عليه، والقلب إنما خلق لأجل حب الله، وتعظيمه، وعبادته، والإخلاص له؛ لأن معرفة الحق تقتضي محبته، ومعرفة الباطل تقتضي بغضه، وقد فطر الله القلوب على قيام هذا المقتضي بها، ولولا ما يعرض لها من

---

(١) انظر: أحكام أهل الذمة ٢/ ٥٢٦.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الكبرى ٢/ ٣٣٧.

الشبهات، والشهوات، لاستمرت عليه، ودانت به، ومع ذلك، فهي تظهر عند حلول الحوادث العظام، والخطوب الجسام؛ فيجد المشرك نفسه تستغيث بالله ـ تعالى ـ، طبعًا وجبلة، لاتكلفًا وحيلة؛ كما قال ـ تعالى ـ: **﴿وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه﴾**. [سورة الإسراء، الآية: ٦٧]. ولهذا لم تأت الرسل لتعريف الناس بالخالق ووجوده، وإنما أتت للدعوة إلى التوحيد ونفي الشريك، كما قال ـ تعالى ـ: **﴿واعلموا أنما هو إله واحد﴾**. [سورة إبراهيم، الآية: ٥٢]. وأتت لبيان أمر العبودية، وتفصيله على نحو لا تستقل الفطرة بالعلم به، وإن كانت أصول العبودية معلومة في الفطر، فالشرائع: أمر بمعروف، ونهي عن منكر، وإباحة طيب، وتحريم خبيث، وأمر بعدل، ونهي عن ظلم، وهذا كله مركوز في الفطر، وكماله وتفصيله وتبيينه موقوف على الرسل[1].

فالإسلام بعقائده وأحكامه موافق للفطرة، لا يعارضها، بل كلما كانت العقائد والأحكام بعيدة عن الإسلام، كانت معارضة للفطرة الصحيحة مضادة لها، ففي الفطرة محبة العدل وإيثاره، وبغض الظلم والنفار منه. واستقباح إرادة الشر لذاته، لكن تفاصيل ذلك

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٢٨/٧، ١٠/ ١٣٤ ـ ١٣٥ ودلائل التوحيد للقاسمي، ص١٤ ـ ١٦ وشفاء العليل ص: ٤٠٤.

إنـما تعلم من جهة الرسل؛ فالطفل عند أول تمييزه إذا ضرب من خلفه التفت لعلمه أن تلك الضربة لابد لها من ضارب، فإذا شعر به بكى، حتى يُقتص له منه؛ فيسكن ويهدأ، فهذا إقرار في الفطرة بالخالق وهو التوحيد، وبالعدل الذي هو شرعة الربّ ـ تعالى ـ[1].

فالإنسـان وإن التـذ بما يأخذه ظلمًا، فيأكله ويشربه، فهو يلتذ ببدنه، لا بقلبه، ولا يعقله، بل يلتذ إذا عدل وأحسن، وإذا قدر أنه يلتذ به لذة حاضرة، فإنه يتألم لقبح عاقبته عنده، وإذا لم يتألم فلغيبة عقله وفساد فطرته[2].

والمقصود هنا بيان أن الإسلام بعقائده وشرائعه هو دين الفطرة، فكل مسألة من مسائله. يوجد في الفطرة ما يؤيدها ويشهد لصحتها، إما صراحة وذلك في الأصول الكبار، أو إحالة، بمعنى أن الفطرة لا تنفر من ذلك، وهذا في تفاصيل تلك الأصول، **﴿فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾**. [سورة الروم، الآية: ٣٠].

---

(١) انظر: إيثار الحق لابن الوزير ص٢٤٠، وشفاء العليل ص٤٠٤ ـ ٤٠٧، والرد على المنطقيين ص٤٢٩.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين ص٤٣١.



الفهرس

الموضوع | **الصفحة**

● مقدمة ٣

مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد

عند أهل السنة والجماعة ٧

القران الكريم ٨

المبحث الأول/ التعريف بالقرآن في اللغة والاصطلاح ٨

المبحث الثاني/ القرآن الكريم كلام الله تعالى ٩

المبحث الثالث/ حفظ القرآن الكريم وسلامته من التحريف ١٣

المبحث الرابع/ المنهج في تفسير النص القرآني ١٦

السنة النبوية ٢١

المبحث الأول/ التعريف بالسنة في اللغة والاصطلاح ٢١

المبحث الثاني/ السنة وحي من الله تعالى محفوظ ٢٣

المبحث الثالث: حجية السنة ٣

المبحث الرابع: إنكار حجية السنة ....

المبحث الخامس: هل يفيد خبر الواحد العلم (اليقين)؟ ٤٢

المبحث السادس: الاحتجاج بخبر الواحد في مسائل الاعتقاد . ٤٦

الإجماع

المبحث الأول: التعريف بالإجماع في اللغة والاصطلاح ٤٩

المبحث الثاني: حجية الإجماع

المبحث الثالث: الإمام أحمد وموقفه من الإجماع ٥٤

المبحث الرابع: استناد الإجماع إلى دليل ٥٥

المبحث الخامس: حكم الإجماع ٥٦

المبحث السادس: الإجماع في أبواب الاعتقاد ٥٩

العقل ٦٢

المبحث الأول: التعريف بالعقل في اللغة والاصطلاح ٦٢

المبحث الثاني: التفاوت في العقول ٦٤

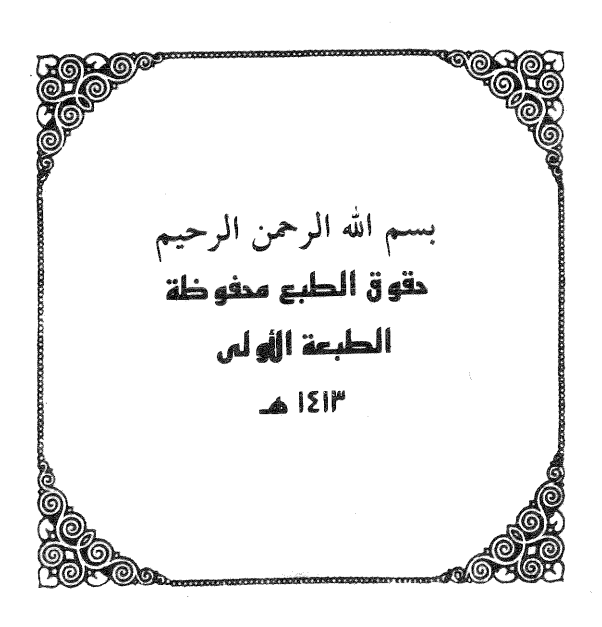
المبحث الثالث: العقل بين الإسلام والمذاهب الضالة ٦٦

المبحث الرابع: العقل أحد مصادر المعرفة ٧٨

الفطرة ٩١

المبحث الأول/ معنى الفطرة في اللغة والاصطلاح ٩١

المبحث الثاني: ما بين المعرفة والفطرة ٩٥



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ